# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9389

الجمعة، 28 تموز/يوليه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد كاريوكي | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيدة إيفستيغنيفا |
| | إكوادور | السيد بيريس لوس |
| | ألبانيا | السيد سباسي |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيدة شاهين |
| | البرازيل | السيد موريتي |
| | سويسرا | السيدة بيرسفيل |
| | الصين | السيد غنغ شوانغ |
| | غابون | السيدة نغيما ندونغ |
| | غانا | السيد أغيمان |
| | فرنسا | السيدة جارو – دارنو |
| | مالطة | السيدة غات |
| | موزامبيق | السيد أفونسو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيدة شينو |

**جدول الأعمال**

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتتحت الجلسة الساعة 10/05.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ الفريق موهان سوبرامانيان، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ الفريق أوتافيو رودريغيز دي ميراندا فيليو، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ اللواء أرولدو لاسارو ساينس، رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

الغرض من هذه الجلسة أن تكون تفاعلية قدر الإمكان، ولذا فإننا نتطلع إلى توجيه أسئلة من أعضاء المجلس إلى قادة القوات. وبطبيعة الحال، لكي ننجز هذه الجلسة التفاعلية، أشجع الأعضاء على الإيجاز والدقة في طرح أسئلتهم. فليست هناك حاجة لتكرار سؤال طرحه عضو آخر بالفعل. كما أرجو من الأعضاء أن يضعوا في اعتبارهم أننا سنعقد جلسة أخرى بعد هذه الجلسة مباشرة.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

**السيد لاكروا** (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أعرض جلسة مجلس الأمن هذه بمناسبة مؤتمر رؤساء العناصر العسكرية للأمم المتحدة هنا في نيويورك. وسأتوخى الإيجاز، لأن الغرض من اجتماع اليوم هو أن يستمع الأعضاء إلى قادة القوات. وأشكر رئاسة المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة التفاعلية. وسنركز خلالها على دور العناصر العسكرية في حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، بناء على المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن مؤخرا بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح خلال أسبوع حماية المدنيين (انظر S/PV.9327).

وهذا التجمع السنوي لقادة القوات في عملياتنا لحفظ السلام مناسبة مهمة للغاية. وهو يتيح فرصة لتبادل الآراء بصورة متعمقة بينهم وبين مختلف الجهات الفاعلة في مقر الأمم المتحدة بغية مواصلة تحسين أثر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد انخرطوا هذا الأسبوع في مجموعة متنوعة من المواضيع، تتراوح من تنفيذ الولاية إلى سلامة وأمن حفظة السلام، ومن الأفكار حول الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى الاستفادة من التكنولوجيا لمواجهة التهديدات الناشئة، فضلا عن التعاون مع الدول المضيفة، وأهمية الاتصالات الاستراتيجية، والجهود المستمرة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما والمبادرات الرامية إلى الحد من الأثر البيئي، على سبيل المثال لا الحصر. كما أتيحت لهم الفرصة لكي يظلوا على علم وثيق بالمناقشات والتوقعات الرئيسية المتعلقة بحفظ السلام في المجلس، وكذلك في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الخامسة وهيئات أخرى. وفي نهاية المطاف، فإن جهودنا الجماعية لتعزيز أثر حفظ السلام في الميدان في إطار استراتيجية المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن الموضوع الذي اختاره مجلس الأمن لمناقشة اليوم – دور العناصر العسكرية في حماية المدنيين من خلال الوقاية والاستجابة – هو موضوع رئيسي نظرا لأهمية عمليات السلام، وآمل أن يكون اجتماعنا مفيدا للغاية ومفيدا لنا جميعا. وسيستمع الأعضاء بعد قليل إلى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفريق موهان سوبرامانيان؛ وقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الفريق أوتافيو رودريغيس دي ميراندا فيلهو؛ ورئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اللواء أرولدو لاسارو ساينس. وأنا على يقين من أن خبراتهم ورؤاهم ستكون مفيدة جدا للمجلس في عمله.

أخيرا، في هذه المناسبة، ومن خلال رؤساء العناصر العسكرية الحاضرين، أود أن أنوه بالعمل الذي ينجزه كل يوم جميع العسكريين من النساء والرجال الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة للسلام في سياقات شديدة التنوع من أجل قضية السلام. وأود بصفة خاصة أن

أحيي حفظة السلام العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إذ تبدأ انسحابها في ظروف لا تزال صعبة، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن. وأشكر الدول الأعضاء الـ 125 التي تقدم أفرادا نظاميين لعمليات الأمم المتحدة للسلام. وأود أيضا أن أشيد بالرجال والنساء الذين قضوا في خدمة الأمم المتحدة. إن تضحياتهم لن تُنسى أبدا. وستظل تدفعنا وتلهمنا في جهودنا المتواصلة من أجل قضية السلام.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على عرضه.

أعطي الكلمة الآن للفريق سوبرامانيان.

**الفريق سوبرامانيان** (*تكلم بالإنكليزية*): طاب صباحكم جميعا. وأنا ممتن لهذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بمرئيات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا سيما حول كيفية قيام القوة بعملياتها لحماية المدنيين.

وبدون المساس بالمسؤولية الرئيسية الملقاة على عاتق حكومة جنوب السودان عن حماية مواطنيها، تظل حماية المدنيين هي الأولوية الرئيسية للبعثة في مواصلة تنفيذ الولاية. وفي إطار سعيها إلى تنفيذ استراتيجية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأكملها، تقوم القوة بعملياتها لحماية المدنيين بالتعاون الوثيق مع الشرطة والأقسام الفنية للبعثة، وبالشراكة مع الشركاء الدوليين، والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمجتمعات المحلية التي نخدمها، والحكومة المضيفة وجيشها وشرطتها.

وسأحيط المجلس علماً ببعض الجوانب العملية لعمليات حماية المدنيين التي تقوم بها قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وهي تتراوح بين إشراك سلطات حكومة جنوب السودان، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، على المستويين الوطني والمحلي، لاستخدام إجراءاتها الاستباقية لمنع النزاعات. يشمل ذلك النشر المخطط له مسبقاً في مناطق معينة، تم تحديدها على أنها معرضة للنزاع، والنشر الدينامي لقواعد العمليات المؤقتة والدوريات الطويلة والقصيرة الأجل في المواقع التي يستخدم فيها الإنذار المبكر للنزاعات الوشيكة. ويشمل ذلك نشر أفرقة تابعة لقوات الرد السريع للدفاع عن مخيمات الحماية المحددة للمدنيين ومخيمات ومواقع النازحين داخلياً في البلد. ويشمل القيام بدوريات نشطة في منطقة مسؤوليتنا من أجل إظهار وجودنا وبث الثقة وتنمية الشعور بالأمان بين السكان وتعزيزه.

وحيثما لا يكون لدينا الإنذار المبكر اللازم وتحدث صدامات، فإننا نرد أيضاً من خلال دوريات قوية وبرد حازم على تلك النزاعات والاشتباكات التي تحدث، ونعتمد كل الخيارات التي سأتحدث عنها الآن أو واحداً منها، استناداً إلى الحالة والموارد المتاحة. يمكن أن يكون ذلك بالانتشار في موقع النزاع أو بالقرب منه؛ أو بالتوسط أو التدخل بين الفصائل المسلحة المتنازعة والفصل بينها واحتواء النزاع؛ أو الانتشار لحماية المدنيين الذين قد يفرون بأعداد كبيرة من منطقة النزاع وإرشادهم إلى أقرب قاعدة للبعثة، حيث يمكننا حمايتهم بشكل أفضل وبدء الدعم الإنساني؛ أو تصور ما هو الهدف المباشر التالي للمهاجمين والانتشار هناك لمنع تصعيد النزاع.

وفي كثير من الأحيان، تكون معضلة اتخاذ القرار بالنسبة للقادة في الميدان هي أن يتبنوا بعض الخيارات أو كلها أو ربما أحدها، تبعاً للحالة والموارد المتاحة. ونحن ندرّب قادتنا الميدانيين باستمرار على اتخاذ تلك القرارات بأكبر قدر من الكفاءة من خلال مراعاة المبدأ الأساسي، وهو تحديد الخيار الذي يتيح الفرصة لحماية أكبر عدد ممكن من المدنيين. إننا نضمن إجراء زيارات القيادة قبل وأثناء النزاع من أجل الضبط الدقيق للنزاع، وتعزيز معنويات الجنود، وإلهام الثقة، وإشراك الزعماء المحليين لمنع تصعيد النزاع، وضمان اتخاذ إجراءات ديناميكية واستباقية. كما أننا نسعى باستمرار إلى تكييف عقلية جميع جنودنا بما ينسجم مع ولايتنا.

إن منع نشوب النزاعات هو بالتأكيد أفضل طريقة لضمان حماية المدنيين. ومع ذلك، فمن الصعب جداً تقييم أثر الطريقة التي عملت بها أساليبنا لمنع نشوب النزاعات. إنه جانب غير ملموس ويصعب قياسه أو إدراكه. بيد أن هذا التأثير بالذات هو الذي نسعى باستمرار لتعزيزه. ومن هذا المنطلق، نُجري باستمرار استعراضات لإجراءاتنا

قبل النزاعات وأثناءها، ونتلقى أيضاً توجيهات من مقرّ الأمم المتحدة لتيسير الضبط الدقيق لجهودنا في حماية المدنيين.

ونعلّق أهمية كبيرة على المكانة البارزة لحماية أكبر عدد ممكن من المدنيين. فعلى سبيل المثال، خلال النزاع الذي نشب في الفترة بين سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني 2022 في ولاية أعالي النيل، اتخذنا خيار حماية قرية كودوك التي اعتقدنا أنها الهدف المنطقي التالي للمهاجمين وحيث سيتجمع أكبر عدد ممكن من المدنيين. فعززنا ذلك الموقع. ووجهنا المدنيين الفارّين من منطقة النزاع في الجوار وجعلناهم يتجمعون في كودوك وقمنا بحمايتهم. وأظن أننا بذلك منعنا الهجوم وحمينا أرواح أكثر من 200 18 من النازحين داخلياً الذين تجمعوا بالقرب من قاعدتنا.

وفي حالة إدارية البيبور الكبرى، حيث اندلع نزاع في كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذنا خيار حماية المدنيين الفارين من منطقة النزاع تلك، بحمايتهم ونقلهم إلى بر الأمان في أقرب قاعدة للبعثة والتي كانت في البيبور. عززنا تلك القاعدة وكفلنا، مرة أخرى، حماية ما يقرب من 000 18 مدنياً.

وفي حالة الاشتباك الذي اندلع في مخيم ملكال لحماية المدنيين مؤخراً، في شهر حزيران/يونيه، انصبّ جهدنا على وضع حاجز بين القبائل المتصادمة. وتدخّل فريق قوة الرد السريع التابع لنا بين القبيلتين المتحاربتين واحتوى النزاع والإصابات. وكما قلت، فإن هذا النوع من الخيارات لحماية المدنيين يتم اختياره على أساس بروز الخيار الذي يوفر لنا الفرصة لحماية أكبر عدد ممكن من المدنيين.

إن تعزيز حرية التنقل لا يبرح عن كونه إجراء ذا أولوية للبعثة لضمان قدرتنا على الاستجابة الفعّالة لتحديات حماية المدنيين، والتي أنشأنا من أجلها آليات على الصعيدين الوطني والمحلي لضمان حرية التنقل في البر والنهر والجو. ونتابع بشكل منهجي مع سلطات جنوب السودان كل رفض نواجهه لمنح الإذن بالوصول.

إننا لا نضمن الحماية المادية للمدنيين في جنوب السودان باستخدام الأسلحة والوسائل العسكرية دون غيرها. ففي وضع استثنائي بولاية الوحدة في جنوب السودان، شهدت الولاية فيضانات غير مسبوقة لم تشهدها البلاد في العقود الستة الماضية. وتجمّع أكثر من 000 177 نازح في بلدة بانتيو، عاصمة ولاية الوحدة. وهناك، جاءت إجراءاتنا لحماية المدنيين على شكل بناء حاجز بطول 25 كيلومتراً يتراوح ارتفاعه بين ستة وتسعة أقدام، ورصده باستمرار ومنع أي فيضانات عرضية تهدد الحياة.

وفي 8 و 9 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اكتشفت إحدى دورياتنا خرقاً – بطول 21 متراً في تسعة أمتار – كانت المياه تدخل منه إلى موقع النازحين بقوة كبيرة، بحيث لم تتمكن حتى المعدات الهندسية الثقيلة من الوصول إلى الخرق. ومع ذلك، وقف جميع أفراد البعثة في ذلك الموقع معاً في سلسلة بشرية، عسكريين ومدنيين، فضلاً عن المجتمعات المحلية، وتأكدوا من وصولهم إلى الخرق، وملؤوا أكياس الرمل وأغلقوه، في إجراء أقدّر أنه أنقذ ما لا يقل عن 000 40 من النازحين داخلياً العجزة والمسنين وذوي الإعاقة الحركية في المخيم.

ومع إبراز تلك الجوانب القليلة، أختتم بياني بالتأكيد لمجلس الأمن على أن البعثة تقف بجدية وإخلاص كاملين لضمان تنفيذ ولايتها. كما أنها تقف بإخلاص لتصحيح أخطائها في كل عملية وزيادة تحسين استجاباتها، تمشياً مع التوجيه العام لمقر الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الفريق سوبرامانيان.

وأعطي الكلمة الآن للفريق رودريغيز دي ميراندا فيليو.

**الفريق رودريغيز دي ميراندا فيليو** (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يشرفني أن تتاح لي الفرصة لأشاطر المجلس بعض الجوانب المتعلقة بحماية المدنيين في منطقة مسؤوليتنا. هناك العديد من الاتجاهات الحالية والمتطورة فيما يتعلق بالتهديدات التي يتعرض لها المدنيون في سياق البعثة، وأود أن أؤكد على بعضها وأناقشها مع الأعضاء.

على مستوى الدولة، ينصبّ شاغلنا الرئيسي على ضعف الدولة، وضعف قدرة الجهات الأمنية الفاعلة، وضعف نظام العدالة.

ولا يزال مستوى الإفلات من العقاب مرتفعاً. وفي السياق العام، تتمثل شواغلنا في عدد الجماعات المسلحة غير المشروعة الموجودة في منطقة مسؤوليتنا؛ وفي الاستهداف المتعمّد للمدنيين على أسس عرقية والأعمال الانتهازية، على سبيل المثال عمليات الاختطاف التي تقوم بها القوات الديمقراطية المتحالفة التي تتغذى على أضعف المجتمعات؛ وفي ارتفاع عدد النازحين الذين يصبحون مستضعفين عندما يكونون في مواقع النازحين داخلياً؛ وفي الهجمات على مواقع النازحين داخلياً؛ وفي التنافس بين القبائل الذي يؤدي إلى دورة من العنف الانتقامي، على سبيل المثال التعاونية من أجل تنمية الكونغو ضد زائير؛ وفي استغلال المدنيين لأغراض مالية أو في العمل أو العنف الجنسي والعنف الجنساني؛ والتلاعب بالسكان من خلال ميدان المعلومات.

ولمنع التهديدات بالعنف الجسدي ضد المدنيين والتصدي لها، ننظر في ثلاثة نطاقات لحماية المدنيين.

فيما يتعلق بالنطاق الأول – المشاركة والحوار – فإن توفير وخلق حيز مادي آمن يعني أن الحوار يمكن أن يجري على مستوى المجتمع في بيئات متقلبة. وندعو أيضاً الجهات الفاعلة السياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى حماية المدنيين. الوجود يؤدي إلى الوقاية. ويمكن القول إن هذه هي أهم طريقة لحفظة السلام العسكريين لمنع العنف. ويشمل ذلك إنشاء مناطق آمنة أو مناطق عازلة أو كلتيهما.

وتسمح العمليات الإطارية بمنع التهديدات في المناطق المجاورة للمجتمعات الضعيفة والتصدي لها وبردع التهديدات. وتسمح عمليات الاستجابة بنشر قوات مسلحة لردع التهديدات الناشئة أو تحييدها. وتركز العمليات الهجومية محددة الأهداف على تعطيل أنشطة الجماعات المسلحة وعزلها عن السكان المدنيين. وتوفر العمليات المشتركة، حيثما أمكن ذلك، وجودا أمنيا لجميع العمليات على المستوى المحلي. وعناصر التمكين هي التي تُحدث الفرق. فالقدرة على نشر العتاد الجوي، على سبيل المثال، أمر ضروري. والاستجابة السريعة جزء حاسم من أي آلية فعالة للإنذار المبكر والاستجابة.

ويؤثر المشهد العملياتي المعقد والدينامي، بما في ذلك التهديدات الجديدة مثل المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، سلبا على جهود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع التهديدات ضد المدنيين والتصدي لها.

إن حرية التنقل في خطر بسبب الهجمات على الدوريات ورشقها بالحجارة. ويضاف إلى ذلك عدم قدرة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الوصول وتعرضها لهجمات. وينال التلاعب بالمعلومات من خلال المجال الرقمي من دعم السكان للبعثة، مما يزيد من صعوبة القيام بدورياتنا لحماية المدنيين. ويتمثل السؤال الرئيسي في كيف يمكننا أن نضمن تدريب حفظة السلام وتجهيزهم على نحو كاف لمواجهة هذه التحديات؟

أولا، يجب أن نفهم أننا سنعمل في بيئة معادية، مع وجود احتمال كبير لحدوث مواجهة مسلحة. ومع أخذ هذا الواقع في الاعتبار، يجب أن ننظر في بعض النقاط الهامة.

يجب أن يكون نهج البلدان المساهمة بقوات هجوميا بطابعه. وأن تكون الأولوية هي حماية المدنيين، وليس الحماية الذاتية. فأحد الأسباب الرئيسية لفقدان بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ثقة السكان هو تحديدا أن بعض البلدان المساهمة بقوات في البعثة لم تكن استباقية وفعالة بما فيه الكفاية. لقد نفذت قواتها الكثير من عمليات حماية المدنيين، ولكن في المكان الخطأ أو في التوقيت الخطأ، من أجل تفادي الاحتكاك بالجماعات المسلحة غير المشروعة. وظنت أن بإمكانها كسب عقول وقلوب السكان بالاستثمار في أنشطة التعاون المدني العسكري. ولكن، في الواقع، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي سياق أي بعثة لحفظ السلام، فإن أفضل طريقة والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك وحماية البعثة في نفس الوقت هي أن تكون قواتها استباقية وفعالة في حماية المدنيين وأن تُظهر بوضوح أن البعثة ملتزمة حقا بحمايتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المعدات والأسلحة حديثة ومتوافقة مع الاحتياجات على أرض الواقع. وخلال زيارتي للقواعد الـ 33 في منطقة عملياتي، أدركت أن بعض البلدان المساهمة بقوات ليست مجهزة بشكل جيد لعمليات حفظ السلام من هذا القبيل – فبعض

الأسلحة قديم وبعض المعدات غير مناسبة لبيئة التشغيل، بل إن بعض قطع الذخيرة غير صالحة للاستعمال. وعند مواجهة جماعة مسلحة غير شرعية مثل حركة "23 مارس"، التي تكاد تكون جيشا نظاميا، يجب أن يكون لدى المرء أسلحة ومعدات متطورة لضمان الفعالية، وفي الوقت نفسه، لكفالة تحقيق قدر أكبر من الأمن والحماية لقواته.

ويجب أن يركز التدريب العسكري على العمليات الهجومية. ومن الضروري إعداد عقلية القوات بأسرع ما يمكن، حتى أثناء التدريب على حفظ السلام والتدريب على اتباع أساليب مراعية للبيئة، قبل النشر. ويجب أن يكون الأفراد العسكريون على دراية بأنهم ذاهبون إلى بيئة حرب.

وينبغي إعداد القواعد لمواجهة هجمات الجماعات المسلحة. وتنفيذ تقرير الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، المعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"، أمر إلزامي. فلا يمكننا أن نقبل بفقد ذوي الخوذ الزرق بسبب فشلنا، بوصفنا الأمم المتحدة، في تحسين إمكانية الدفاع عن قواعدنا في الميدان.

ويجب أن يكون الأفراد العسكريون محترفين، ويُفضل أن تكون لديهم خبرة سابقة. ويجب أن تتجنب البلدان المساهمة بقوات نشر المجندين الجدد. فالثقة بالنفس لا تأتي سوى بالخبرة. وفي حالة نشر بعثة بموجب الفصل السابع، فإن وضع القوات وثقتها بنفسها يحدثان فرقا كبيرا في نتائج تنفيذ الولاية.

وفيما يتعلق باللغة، ينبغي، عندما يكون ذلك ممكنا، توفير دروس في اللغة قبل النشر لأعضاء البلدان المساهمة بقوات الذين لا يتكلمون لغة البعثة أو البلد.

ويجب التأكيد على التعاون بين العناصر العسكرية والمدنية والشرطية.

أما الجانب الأخير ولكنه الأهم، فهو امتلاك القادة لمهارات القيادة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام المنفذة بموجب الفصل السابع. فوجود قائد واحد ضعيف يمكن أن يعرض الوحدة بالكامل للخطر.

وتشمل الأدوار التي تضطلع بها القوة في كفالة اتباع نهج متكامل ومنسق وشامل للبعثة بأكملها إزاء الولاية المتعلقة بحماية المدنيين إدماج الركائز المدنية في جميع أنشطة القوة؛ وتحديد أولويات التهديدات النسبية لحماية المدنيين؛ وتدريب قوات الأمن المحلية والتنسيق معها ودعمها؛ والتعاون والتخطيط مع قوات الأمن الإقليمية.

ويمكن للدول الأعضاء أن تدعم تعزيز حماية المدنيين في هذا السياق الصعب من خلال ضمان حصول البعثات على العوامل التمكينية العسكرية التي تحتاج إليها ومطالبة للبلدان المساهمة بقوات في التدريب قبل النشر باتباع السلوك المطلوب واعتماد نهج قوي والاستثمار في مساعدة البعثات على تحسين البيانات واستخدام التكنولوجيا. وشعار "التمكين من خلال استخدام التكنولوجيا والاسترشاد بالبيانات" عنصر أساسي مدرج في سياسة الأمم المتحدة الجديدة لحماية المدنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الأعضاء أن تطلب تعيين مزيد من الإناث في الأدوار الفنية في بعثات حفظ السلام – سواء في البلدان المساهمة بقوات أو في مقر قيادة القوة. ومن الأهمية بمكان زيادة عدد المجندات والضابطات في القواعد، حيث تزيد احتمالات تحدث النساء المدنيات مع حفظة السلام من النساء بشأن المسائل المتعلقة بحماية المدنيين. ومن الأهمية بمكان أيضا الاستثمار في وحدات حماية المدنيين داخل البعثات. ويمكن لهذه الوحدات أن تخدم البعثة على نحو أفضل إذا ما زُودت بعدد كاف من الموظفين، يكفل تواجد موظف في كل مكتب ميداني. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعزز المساءلة عن التقاعس في مواجهة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون.

أخيرا، أود أن أشكر مجلس الأمن على السماح لي بعرض شواغلي الرئيسية، بصفتي قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يتعلق بتنفيذ ولاية حماية المدنيين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الفريق رودريغس دي ميراندا فيليو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للواء أرولدو لاسارو ساينس.

**اللواء لاسارو ساينس** (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن حماية المدنيين. إن هذا أحد المجالات الرئيسية لمبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" ومن بين أهم ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام.

ولكن في البداية، أعرب بأسف عميق عن تعازي لحكومة غانا لوفاة أحد حفظة السلام التابعين لها في حادث مروري مأساوي اليوم.

لقد كان لحرب عام 2006 بين إسرائيل وحزب الله تأثير مدمر على المدنيين من كلا الجانبين. وفي أعقاب النزاع، أصبحت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقد أنيطت بها ولاية جديدة وزودت بموارد إضافية، إحدى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الست الحالية المكلفة بولاية حماية المدنيين.

ويأذن القرار 1701 (2006) الصادر في آب/أغسطس 2006 لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها ومن دون المساس بمسؤولية حكومة لبنان.

إن القوة لمؤقتة هي عملية تقليدية لحفظ السلام، تعمل في إطار ولاية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الهيكل، فضلا عن السياق التشغيلي، يميز بين تنفيذ ولاية حماية المدنيين وبعثات حفظ السلام الكبيرة المتعددة الأبعاد.

وفي الوقت الراهن، لا يوجد في منطقة عمليات القوة تهديد وشيك واضح ومحدد بالعنف الجسدي ضد المدنيين. وإدراكا منها لوجود تهديد كامن قائم، تتركز جهود القوة حاليا على الوقاية وتوطيد المعايير القياسية. ويكمن الجانب الوقائي في صميم أنشطة القوة ونحققه من خلال الانتشار القوي في جميع أنحاء منطقة العمليات والإلمام بالحالة، فضلا عن الحوار والتواصل مع طرفي النزاع. وفي ذلك الصدد، أنشأت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنتدى الثلاثي بوصفه أداة رئيسية لبناء الثقة وإدارة النزاعات. والمنتدى، الذي أترأسه شخصيا، هو المكان الوحيد الذي تجتمع فيه القوات اللبنانية والإسرائيلية في نفس الغرفة لمعالجة الشواغل الأمنية. والمنتدى الثلاثي هو حجر الزاوية في آليات البعثة للتنسيق والاتصال، حيث أثبت مرارا فائدته بوصفه منبرا حيويا لتفادي التضارب وبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات بين الطرفين اللذين لا يزالان في حالة حرب من الناحية التقنية.

ومن الجدير بالذكر أن الثقة الموضوعة في تلك الآليات تجلت عندما أُطلقت نيران صاروخية عبر الخط الأزرق في 6 نيسان/أبريل تلتها غارات جوية إسرائيلية في اليوم التالي. وتمكن الطرفان من تبادل رسائل من خلالي لتفادي التضارب وتلافي حالات سوء الفهم ولتيسير السفر الآمن للقوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة إلى مواقع الإطلاق لمنع إطلاق المزيد من الصواريخ.

وتنتشر أفرقة من المراقبين غير المسلحين من فرع الاتصال التابع للقوة يوميا شمال الخط الأزرق وجنوبه. وهم على اتصال منتظم بجيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة اللبنانية في الميدان خلال الأنشطة الروتينية للطرفين على طول الخط الأزرق، وهم يمثلون قناة اتصال حيوية في أوقات التوتر. ويساعد ذلك على تجنب سوء الفهم وسوء التقدير.

وما فتئت القوة المؤقتة، شأنها شأن البعثات الأخرى، تكافح مؤخرا ارتفاعا غير مسبوق في حملات المعلومات المغلوطة/المعلومات المضللة. ومن المحتمل ألا تؤدي تلك الحملات إلى توترات فحسب، بل قد تقوض صورة البعثة وفعاليتها، بما في ذلك من خلال الإسهام في تراجع قبول المجتمع المحلي، وهو أمر لا غنى عنه لسلامة حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة، وكذلك لتيسير إمكانية الوصول وحرية التنقل في منطقة عملياتنا بالكامل.

وفيما يتعلق بتوفير الحماية المادية للمدنيين، فإن ثمة وجودا قويا وبارزا للقوة المؤقتة في أماكن انتشارها. ويشمل ذلك أكثر من 450 نشاطا عملياتيا يوميا، تُجرى بشكل مستقل وبالتنسيق الوثيق مع الجيش اللبناني، وفي منطقة العمليات بأكملها. كما تساعد القوة المؤقتة القوات

المسلحة اللبنانية في الحفاظ على خلو منطقة العمليات من أي وجود غير مأذون به للأفراد المسلحين والأعتدة والأسلحة من خلال عمليات منسقة. بيد أن القوة المؤقتة تواجه تحديات في الوصول إلى جميع المواقع محل الاهتمام، بما في ذلك ميادين الرماية غير المأذون بها. ويشارك جميع أفراد القوة، النظاميين والمدنيين على حد سواء، في تهيئة بيئة موفرة للحماية في جنوب لبنان، ويساعدون، من خلال أنشطة الشؤون المدنية والتعاون المدني – العسكري، في بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود.

وتسترشد ولايتنا لحماية المدنيين أيضا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. والنساء والشباب شركاء أساسيون على صعيد سياسة حماية المدنيين بالكامل، حتى لو لم يكن من السهل دائما ضمان مشاركتهم على النحو الذي نرجوه. ومن جانبها، تكفل القوة المؤقتة المشاركة الكاملة لحفظة السلام الإناث في أنشطتها العملياتية. وتؤدي المرأة دورا أساسيا في تحسين جميع جوانب عملياتنا وتسهيل الوصول إلى المجتمعات المحلية لمواصلة التوعية بشأن شواغل محددة تتعلق بحماية المدنيين. كما أن حفظة السلام من النساء بمثابة نماذج يحتذى بها في جهود القوة لدعم لبنان في تنفيذ خطة عمله الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أشدد على أهمية اتباع نهج يشمل البعثة بأكملها في ضمان بذل جهود منسقة ومتماسكة وفعالة لحماية المدنيين. ولكنني أود أيضا أن أوضح، أنه نظرا لأهمية إدارة التوقعات: فمن المرجح أن يؤدي نوع النزاع الذي يمكن أن ينشب من جديد بين لبنان وإسرائيل إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، على الرغم من استعداد البعثة وجهودها. ومن المهم للغاية أن نستثمر قدر الإمكان في الوقاية – وهي أفضل استراتيجية ممكنة لحماية المدنيين – وأن نعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وكما يعلم أعضاء المجلس، تقع على عاتق مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط المسؤولية الرئيسية عن دعم الطرفين لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وهذا هو أفضل ضمان لحماية المدنيين في كلا البلدين. وبذلك، سيظل دعم أعضاء المجلس، بشكل جماعي وعلى نحو منفرد، أمرا أساسيا لنا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر اللواء لاسارو ساينس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيد أغيمان** (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا، وكذلك قادة قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على إحاطاتهم وعلى العمل الاستثنائي الذي يضطلعون به في ظل ظروف صعبة من أجل قضية السلام. ونعرب أيضا عن تقديرنا لقيادة المملكة المتحدة في عقد هذه الجلسة السنوية بشأن حفظ السلام دعما لأحد الجوانب المهمة للولايات المتعلقة بحماية المدنيين ودور العناصر العسكرية في منع التهديدات بالعنف البدني والتصدي لها.

لقد نشرت الأمم المتحدة أكثر من مليون رجل وامرأة، من 125 بلدا، في حوالي 72 عملية لحفظ السلام منذ عام 1948، ليظل حفظ السلام أداة مفضلة لصون السلام والأمن الدوليين على مدى السنوات الـ 75 الماضية.

وبوصفها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث ساهمت بأكثر من 000 80 جندي وفرد شرطة منذ مشاركتها في عملية الأمم المتحدة في الكونغو، في عام 1960، وحاليا، بحوالي 760 2 فردا منتشرين في 9 من أصل 12 عملية قائمة لحفظ السلام، يمكن لغانا أن تشهد على التغيير المهم الذي يواصل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة إحداثه على صعيد حماية المدنيين في حالات النزاع.

وفي ذلك السياق، وإدراكا منها لحقيقة أن 6 بعثات من 12 بعثة لحفظ السلام مكلفة بولاية لحماية المدنيين، حددت غانا حماية المدنيين بوصفها أحد المواضيع الخمسة ذات الأولوية التي ستُناقش في الاجتماع الوزاري المقبل بشأن حفظ السلام في أكرا. ونتطلع إلى إجراء مناقشات والحصول على تعهدات بتوفير موارد تُمكننا من تعزيز طموحنا الجماعي لمنع التهديدات ضد المدنيين في مناطق البعثات والتصدي لها على نحو أفضل.

استجابة لطلب الرئاسة الإدلاء ببيانات قصيرة وتفاعلية، سأركز ملاحظاتي على المسائل الرئيسية الثلاث التي أثيرت في المذكرة المفاهيمية.

أولا، فيما يتعلق بالتهديدات الحالية والناشئة التي يتعرض لها المدنيون في سياق حفظ السلام، نلاحظ، في جملة تهديدات، الاستهداف المستمر للسكان المدنيين لبث الخوف وفرض السيطرة الصورية من خلال الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة يدوية الصنع ضد المدنيين وحفظة السلام، واستمرار حملات المعلومات المضللة التي تهدف إلى حث السكان على الانتقال إلى مناطق معينة قبل الهجمات واستخدام بعض الجماعات للإرهاب كتكتيك لثني السكان المحليين عن التعاون مع السلطات الوطنية في جهودها لضمان السلام. ونود أن يزودنا قادة القوات بأمثلة محدد على إدماج قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع مع أدوات الاتصال التكنولوجية والاستراتيجية الأخرى لتعبئة السكان المحليين للمساعدة في منع الهجمات التي يشنها الإرهابيون والجماعات المسلحة، وذلك بالنظر إلى المخاوف المتعلقة بمحدودية الموارد والولايات المُثقلة بأعباء مفرطة في بيئات معقدة.

ثانيا، إن ولاية حماية المدنيين، التي تطورت على مر السنين من عنصر ثانوي إلى عنصر رئيسي، لا تزال مهمة لنجاح أي بعثة. وبينما لا يمكن المغالاة في التأكيد على الدور الرئيسي للعنصر العسكري في حماية المدنيين، فإن إدماجه مع العناصر الأخرى ضروري أيضا. وفي ذلك الصدد، نود أن نفهم بشكل أفضل مدى فعالية تجربة نهج البعثة بأكملها في تنفيذ المستويات الثلاثة لحماية المدنيين، وهي توفير الحماية المادية، والحماية من خلال الحوار والمشاركة، وتهيئة بيئة توفر الحماية، لا سيما في سياق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأيضا، حيثما تفشل عمليات الوقاية والاستجابة ويتعرض المدنيون لهجمات واعتداءات من الجماعات المسلحة، كيف تتصرف البعثات بشأن بناء الثقة مع السكان المحليين والحكومات المضيفة؟

أخيرا، وإدراكا منا للمشهد المعقد لحفظ السلام الحالي والأثر السلبي لحملات المعلومات المضللة الخبيثة، نود أن نعرف من مقدمي الإحاطات تقييمهم لمدى إسهام تنفيذ الاتصال الاستراتيجي القائم على الحضور البارز والحوار مع المجتمعات المحلية في المنع الفعال للعنف البدني ضد السكان المدنيين.

في الختام، نعتقد أن استعراض القوة بصورة مبررة يساعد أيما مساعدة في ردع العناصر المسلحة وغيرها من العناصر وثنيها عن إلحاق الأذى بالمدنيين. ونشجع على نشر جميع الأصول العسكرية ذات الصلة، بما في ذلك فصائل الاشتباك، لتعزيز قدرات الإنذار المبكر والحفاظ على الاتصال الفعال بين الوحدات العسكرية حتى تتمكن من الرد بشكل حاسم وسريع على أي هجمات تستهدف المدنيين. ونشجع أيضا على توفير الدعم الطبي الكافي وتهيئة بيئة وقائية لتيسير عمل الوكالات الأخرى في حالة وقوع هجوم.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات اليوم، يمكن للقوات الإقليمية أيضا أن تكون شركاء فاعلين وأن تكون من المستجيبين الأوائل الحاسمين في كفالة حماية المدنيين. وسنحتاج إلى تقريب وجهات نظرنا بشأن أفضل السبل التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم جهودها. وما زلنا مقتنعين بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل سيكون لها آفاق لإحداث أثر إيجابي على حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال تحديد الأولويات وتوسيع المفهوم ليشمل النطاق الكامل للقدرات السياسية والبرنامجية للبعثة ونشر البيانات والتكنولوجيا الحديثة.

في الختام، نشيد بجميع الأفراد النظاميين، وعلى وجه الخصوص، بجميع أولئك الذين فقدوا أرواحهم في السعي إلى تحقيق السلام، بمن فيهم الجندي الغاني في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي تعرض لحادث سير اليوم. فلترقد أرواحهم في سلام أبدي.

**السيدة جارو – دارنو** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب فرنسا بعقد رئاسة المملكة المتحدة لجلسة اليوم بشأن المهمة الرئيسية للعديد من عمليات حفظ السلام: حماية المدنيين. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام وقادة القوات الثلاثة على إحاطاتهم. وأود أن أشيد بذوي الخوذ الزرق الذين يعملون في الميدان كل يوم، معرّضين حياتهم للخطر، من أجل النهوض بقضية السلام.

وأود أن أركز على نقطتين.

أولا، إن حماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية للدولة المضيفة، وعمليات حفظ السلام تتم بموافقة الدولة المضيفة، مع احترام سيادتها. ولا تحل عمليات حفظ السلام محل الدولة المضيفة. وتعتمد عمليات السلام على بناء شراكة موثوقة بحسن نية مع السلطات المحلية. وبناء على ذلك، ترحب فرنسا بالتعاون المتزايد بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونأمل أن تستمر هذه الدينامية.

وتواجه عمليات السلام بيئات معادية على نحو متزايد. ويتحتم وقف العوائق التي تعترض أنشطة البعثات وتناوب الوحدات. ويجب ضمان حرية التنقل للبعثات. والتلاعب بالمعلومات – الذي ازداد، لا سيما ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبل أيضا ضد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان – يضر بتنفيذ ولايات حماية المدنيين ويجب أن يتوقف.

ويجب أيضا أن تكون حماية المدنيين الهدف الرئيسي عندما تعمل عمليات السلام جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة الإقليمية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على القوات الإقليمية أن تنسق بشكل أوثق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحماية الأرواح البشرية. ويجب أن تكون حماية المدنيين أيضا في صميم عمليات السلام الأفريقية، التي تؤيد فرنسا تمويلها بشكل إلزامي.

ثانيا، لحماية المدنيين بشكل فعال، يجب أن تكون عمليات السلام مجهزة بالموارد المناسبة. ويجب على مجلس الأمن أن ينيط بعمليات السلام ولايات واضحة وذات أولوية وقابلة للتحقيق. ويكرر الأمين العام التأكيد على هذه النقطة في المبادئ التوجيهية الواردة في خطته الجديدة للسلام. ولا يمكن تنفيذ هذه الولايات بفعالية إلا إذا تلقى ذوو الخوذ الزرق التدريب قبل نشرهم. ويجب أيضا أن يكون أفراد الوحدات قادرين على التحدث باللغة المحلية، ويجب أن يكونوا مجهزين بالمعدات المناسبة. ولهذا السبب، تؤيد فرنسا نشر تكنولوجيات جديدة في إطار العمليات، لأنها ستسهم في حماية المدنيين وسلامة ذوي الخوذ الزرق.

وتتطلب حماية المدنيين نهجا استباقيا من الوحدات، مع اتخاذ تدابير لتوقع التهديدات أو تحييدها أو التخفيف من حدتها. ويجب أن يُستكمل الموقف القوي – والأعمال الهجومية، متى صدر بها تكليف – بآليات للإنذار المبكر والاستجابة، مما يعني التخطيط والتنفيذ المتكاملين للعمليات لتعزيز التنسيق بين العناصر العسكرية والشرطية والمدنية. ويجب أيضا الإعداد للاستمرارية في حماية المدنيين في سياق المراحل الانتقالية، كما هو الحال بالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى يمكن الحفاظ على المكاسب التي تحققت.

أخيرا، يجب إيلاء الاهتمام للاحتياجات المحددة للنساء والأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تعمل عمليات السلام بشكل أوثق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويجب على أصحاب الخوذ الزرق أيضا أن يكونوا نموذجا يحتذى. وتكرر فرنسا التزامها بالتنفيذ الفعال لسياسة عدم التسامح إطلاقا مع ذوي الخوذ الزرق والموظفين المدنيين المذنبين بارتكاب أعمال اعتداء جنسي أو انتهاك جنسي.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لحماية المدنيين. وستواصل فرنسا أداء دورها، بما في ذلك من خلال الأفراد الـ 700 الذين تنشرهم في عمليات السلام، ولا سيما في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وستواصل فرنسا، بالشراكة مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، تدريب جنود من جنسيات عديدة لتعزيز قدرة ذوي الخوذ الزرق الناطقين بالفرنسية. وتمشيا مع المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام، يجب أن نضاعف جهودنا الرامية إلى جعل حفظ السلام أكثر مرونة وكفاءة.

وأود أن أوجه سؤالين إلى مقدمي الإحاطات.

أولا، كيف يمكننا أن نستفيد بشكل أكبر من التكنولوجيات الجديدة لتحسين حماية المدنيين؟ وثانيا، كيف يمكن لعمليات السلام أن تعزز

قدرة الدولة المضيفة على حماية المدنيين للحفاظ على المكاسب التي تحققت بعد مرحلة انتقالية؟

**السيدة بيرسفيل** (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم.

أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لاكروا، وقادة القوات الثلاثة، الجنرالات سوبرامانيان، ورودريغز دي ميراندا فيليو، ولاسارو ساينس، على إحاطاتهم. وبالإضافة إلى هؤلاء الجنرالات الثلاثة، أود أن أشكر جميع رؤساء البعثة وقادة القوات، الذين يضطلعون بعمل رائع، وغالبا في ظروف صعبة جدا. وأود أيضا أن أعرب عن تعازينا لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ولحكومة غانا، وقبل كل شيء لأسرة عنصر حفظ السلام الذي توفي في حادث هذا الصباح.

للأسف، لا يزال المدنيون يمثلون الغالبية العظمى من ضحايا النزاعات المسلحة، ولذلك فإن حمايتهم ضرورية أكثر من أي وقت مضى، وكذلك أكثر صعوبة من أي وقت مضى، كما سمعنا للتو. وحماية المدنيين هي أيضا إحدى أولويات سويسرا في مجلس الأمن. وتوفر لنا الخطة الجديدة للسلام الإطار المفاهيمي للنظر في الكيفية التي يمكن بها لبعثات حفظ السلام أن تعزز حماية المدنيين بشكل أكبر في المستقبل. وهذا هو سؤالنا الرئيسي أيضا: كيف يمكننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأيضا أعضاء مجلس الأمن، أن نؤيد هذا التفكير كجزء من المناقشات التي نجريها بشأن الخطة الجديدة للسلام في الأشهر المقبلة؟

وأود أن أذكر ثلاثة سبل في هذا الصدد.

أولا، إن حماية السكان المدنيين هي إحدى المهام الأساسية لبعثات حفظ السلام. ويجب أن تنعكس هذه الأولوية في تخصيص واستخدام القدرات والموارد المتاحة. ويجب أن تكون حماية المدنيين موضوع نهج شامل ومتكامل يشمل جميع العناصر العسكرية والشرطية والمدنية للبعثة. ولا ينبغي أن ينصب التركيز على الرد على الأعمال المرتكبة ضد المدنيين، ولكن، كما أكد قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على منع هذه الأعمال. ومع ذلك، فحتى عندما تكون هناك بعثة للأمم المتحدة، فإن المسؤولية الأساسية عن حماية السكان المدنيين تقع على عاتق حكومة البلد المضيف.

ويجب أن تؤخذ الأسباب الجذرية للنزاع والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجنسانية وغيرها في الاعتبار منذ مرحلة التخطيط الأولية للبعثة، كما أكد قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي هذا السياق، يكتسي وجود مستشارين لشؤون حماية المدنيين ضمن موظفي البعثات أهمية خاصة لكفالة اتباع نهج متسق ومنسق بين مختلف العناصر والشركاء الخارجيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني جزءا لا يتجزأ من تدريب حفظة السلام، لأن هذه مسؤولية الجميع.

ثانيا، إلى جانب خصوصيات كل بعثة، من المهم تحديد معايير مشتركة لحماية المدنيين وتنفيذها بشكل منهجي، بما في ذلك ضد العنف الجنساني. ويمثل وجود جميع قادة القوات في نيويورك اليوم فرصة للمجلس للاستفادة من خبرتهم الواسعة لاستخلاص أفضل الممارسات وكفالة نشرها وتطبيقها في جميع البعثات.

ويجب أيضا ضمان حماية المدنيين خلال المراحل الانتقالية. وفي هذا الصدد، يجب ألا يؤدي انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تحت أي ظرف من الظروف إلى تدهور حالة المدنيين في البلد: يجب على حكومة مالي أن تكفل على الفور استمرار الاضطلاع بالمهام في هذا المجال التي كانت البعثة مسؤولة عنها.

ثالثا وأخيرا، يسهم الاتصال الاستراتيجي للبعثات أيضا في حماية المدنيين. وكما سمعنا، فإن المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية يضعفان الجهود ويقوضانها. وبناء على ذلك، وكما سمعنا في الإحاطة التي قُدمت في الأسبوع الماضي بشأن الذكاء الاصطناعي (انظر S/PV.9381)، فإن التكنولوجيات الجديدة تنطوي على إمكانات مثيرة للاهتمام. ومن خلال المساعدة على فهم البيئة البشرية بشكل أفضل، تعزز هذه التكنولوجيات الإنذارات المبكرة وبالتالي منع العنف

ضد المدنيين. وفي ذلك السياق، نود أن نسأل قادة القوات كيف يرون بعبارات ملموسة الاستخدام المستقبلي للتكنولوجيات الجديدة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، في إطار بعثاتهم، بغية التصدي للمعلومات المضللة وتحسين حماية المدنيين، مع ضمان تقليل المخاطر المرتبطة باستخدامها لأدنى حد.

في الختام، نود أن نذكر الجميع بأن حماية المدنيين التزام بموجب القانون الدولي في جميع حالات النزاع المسلح. وستواصل سويسرا، بوصفها مدافعا منذ أمد بعيد عن القانون الدولي الإنساني، العمل من أجل تعزيزه وتطبيقه بصرامة.

**السيدة نغيما ندونغ** (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقادة قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشيد إشادة صادقة بذوي الخوذ الزرق المنتشرين في الميدان.

تتيح لنا هذه الجلسة فرصة لإجراء تقييم صريح لمواطن القوة والضعف في عمليات حفظ السلام ومعالجتها بحلول ملموسة وكافية ومحددة بغية التصدي بفعالية للتهديدات الأمنية الجديدة وضمان حماية المدنيين على نحو أفضل. وتشكل عمليات حفظ السلام حجر الزاوية في استراتيجية الأمم المتحدة لحماية المدنيين، وهي حاسمة لتعزيز الحوار والمصالحة في البلدان التي تمر بأزمات. ومع ذلك، فإن درجة تعقيد الأخطار الجديدة التي تهدد السلام والأمن الدوليين، مثل تلك التي يشكلها تغير المناخ والاستغلال الجشع للموارد الطبيعية والمعلومات المضللة والإرهاب والتطرف العنيف وتأثير الجوائح واستخدام الجماعات المسلحة للأجهزة المتفجرة ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل والحرب السيبرانية والطائرات المسيَّرة – والتي يمكن حتى أن نضيف إليها الاستخدام الخبيث للذكاء الاصطناعي – يمكن أن تسهم في إضعاف جهود عمليات حفظ السلام، ولا سيما عناصرها العسكرية. لذلك، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تكون الولايات الممنوحة لذوي الخوذ الزرق أكثر ابتكارا وطموحا وأقل غموضا حتى يتمكنوا من التكيف مع الحقائق والأعمال العدائية في مسارح عملياتهم. وعلاوة على ذلك، فإن التوصيات التي قدمها الأمين العام في خطته الجديدة للسلام تدعو إلى اتخاذ هذه الإجراءات.

إن المغادرة المفاجئة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في الوقت الذي لا يزال فيه البلد يواجه تحديات أمنية كبيرة، فضلا عن استمرار انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن تجبرنا على التعلم من التجارب السابقة. وترى غابون أن إنشاء ولايات أكثر دقة، إلى جانب إعداد العناصر العسكرية بشكل أفضل أثناء النشر – وهو أمر أشار إليه أيضا قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من فوره – سيمكن من تحسين كفاءة البعثات، وقبل كل شيء، تحسين قدرتها على تلبية الاحتياجات المتعلقة بحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، يجب علينا أيضا أن نصغي إلى البلدان المضيفة وشعوبها، الذين لا يتوقون إلا إلى الاستقرار والسلام.

ويجب أن نعترف أيضا بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي دورا متزايد الأهمية. واستعداد أفريقيا للمشاركة في حل الأزمات الأمنية التي تؤثر سلبا على القارة واضح وقد تجلى مرات عديدة. ووفقا لمبدأ الولاية الاحتياطية، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هو بالتالي حل ملموس على صعيد منع نشوب النزاعات وإدارة التحديات الأمنية الجديدة. ونؤكد من جديد أن التمويل المستدام لعمليات دعم السلام المنفذة بقيادة الاتحاد الأفريقي يؤدي دورا رئيسيا في صون السلام والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نبني على وجه السرعة شراكة تقوم على التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، تماشيا مع المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2023/303).

في الختام، وبما أنكم أردتم أن يكون طابع هذه الجلسة تفاعليا، أود يا سيدي أن أطرح بضعة أسئلة على قائدي قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. غالبا ما تكون بعثة منظمة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هدفا لهجمات متعددة الأوجه، يرتبط بعضها على وجه الخصوص بالمعلومات المضللة. فكيف يتعامل قائد القوة مع ذلك التهديد على أرض الواقع، ولا سيما في المناطق الريفية، في سياق بناء الثقة مع السكان المحليين؟

أما سؤالي الثاني فموجه إلى قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. لقد أجبر العنف في السودان اللاجئين من جنوب السودان على العودة إلى بلدهم، مما يشكل ضغوطا على الحالة الأمنية في بلد أضعفته أزماته الداخلية بالفعل. فكيف تتكيف وحداته مع ذلك الواقع الجديد، أي تدفق اللاجئين، حتى تتمكن من تعزيز حماية المدنيين، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين؟

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقادة القوات على إحاطاتهم. وأود أيضا أن أشكر قادة القوات وحفظة السلام تحت قياداتهم على خدماتهم وتضحياتهم الاستثنائية. إنهم يؤدون واجباتهم في ظل ظروف صعبة جدا وأود أن أعرب عن تقدير بلدي الكبير لكل ما يقومون به. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن التعازي للممثل الدائم لغانا ولشعب غانا في وفاة الجندي الغاني من حفظة السلام الذي فقد حياته في وقت سابق اليوم.

وتود الولايات المتحدة أن تكرر التعليقات المعرب عنها اليوم والتي تؤكد أن حماية المدنيين تتطلب بذل جهد من كامل البعثة لتهيئة الظروف، بشكل مستمر، التي تفضي إلى توفير بيئة مستقرة مواتية لترسيخ العملية السياسية. ويجب أن تعمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل متضافر من خلال الحوار والمشاركة وتمركز القوات لحماية المدنيين الضعفاء. وندرك أن الأمر يتطلب فريقا كاملا من البعثة لتيسير مستويات العمل الثلاثة من أجل حماية المدنيين، وننضم إلى الآخرين في مجلس الأمن في الحث على التخطيط المتكامل على نطاق البعثة الذي يؤدي إلى إيجاد حلول تعزز حماية المدنيين.

وينبغي دائما إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في سياق تنفيذ ولايات عمليات حفظ السلام. ونسلم بالتحديات الكامنة في الموازنة بين حماية المدنيين والمسؤولية عن الحفاظ على سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا، لا سيما في بيئات العمليات الخطرة. ونقر بأن قادة القوات والقادة المرؤوسين كثيرا ما يوازنون القرارات الصعبة بين حماية المدنيين وحماية حفظة السلام على أساس يومي. والقيادة السليمة، مع التركيز على التنفيذ القوي للولاية، أساسية لجهودنا الرامية إلى حماية المدنيين. وتواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم نموذج شامل لتهيئة بيئة توفر الحماية من خلال الحوار المتضافر والتعاون بين الأطراف المعنية. وتشكل الآلية الثلاثية الأطراف مثالا استثنائيا على الكيفية التي تساعد بها بعثاتنا في التخفيف من مخاطر التصعيد العنيف في بيئات العمل الخطرة.

في جنوب السودان، يثلج صدورنا عدم تصاعد العنف الذي شهدناه في أوائل حزيران/يونيه في موقع ملكال لحماية المدنيين. كما نقدر الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتحقيق استقرار الحالة. ونتطلع إلى إصدار تقييم الأمم المتحدة الخارجي لأداء البعثة في مجال حماية المدنيين في 15 تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال البعثة تؤدي دورا حاسما في توفير الأمن والاستقرار في جنوب السودان. بالمثل، نود أن ننوه بالجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين ومواصلة مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز مؤسسات الحكم والعدالة والأمن الرئيسية، على الرغم من تفاقم الأزمة الإنسانية الناجمة عن العنف في الجزء الشرقي من البلد. ونقدر أيضا الدعم اللوجستي الذي قدمته البعثة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة طوال فصل الربيع في نقل المواد الانتخابية لتسجيل الناخبين في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. إن الإسراع بتقديم هذا الدعم الصادر به تكليف أمر حاسم لحماية المدنيين وضمان قدرتهم على المشاركة في العمليات الانتخابية.

ونشدد على أن جميع مهام حفظ السلام الصادر بها تكليف والتي تهيئ الظروف لإيجاد بيئة توفر الحماية، ينبغي تنفيذها بطريقة تتماشى مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي نهاية المطاف،

يجب تكريس حماية المدنيين في الحلول السياسية التي تسعى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى توفير جسر لها.

**السيد سباسي** (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك زملائي في التقدم بالتعازي لغانا في فقدان أحد حفظة السلام التابعين لها في وقت سابق اليوم. أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقادة قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أفكارهم القيمة.

تؤيد ألبانيا جهود العناصر العسكرية لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها وحماية المدنيين ودعم السلام. إن إسهامهم في السلام والأمن العالميين، لا سيما في أوقات الحرب وعدم اليقين والأزمات، أمر لا غنى عنه. بيد أن تنامي أعداد الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، مثل المتمردين والمليشيات والمنظمات الإجرامية والمتطرفين العنيفين، قد زاد من تعقيد النزاعات.

ويشكل هذا التعقيد تحديات لضمان سلامة حفظة السلام. وما لم تتم حماية حفظة السلام فلن يتمكنوا من حماية المدنيين. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود البالغة الأهمية التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أجل حماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال الذين يعيشون في مخيمات المشردين.

ولمنع نشوب النزاعات العنيفة، يجب على جميع الدول أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني، وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد. كما أن تعزيز سيادة القانون ومقاومة المجتمعات للنزاعات العنيفة هما أيضا أمر حيوي. وعلى الرغم من الجهود المتزايدة لا يزال منع نشوب النزاعات والتصدي لها غير كافيين. ومن ثم الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة ليشمل الوكالات والصناديق والبرامج وهيئات تشريعية أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل وضع وتنفيذ استراتيجية وقائية متكاملة.

وتدرك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن أكثر الطرق فعالية واستدامة لحماية المدنيين هي معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان الاستقرار والسلم والأمن. ويمكن تحقيق هذه الأهداف بتنفيذ نظم الإنذار المبكر ومبادرات منع نشوب النزاعات واتخاذ خطوات للتصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. إن وجود بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المناطق النائية يزودها بمعرفة مباشرة تمكنها من التفاعل والتواصل مع المجتمعات المحلية. وهذا التفاعل يساعدها على اكتساب نظرة ثاقبة للأسباب الإقليمية والوطنية للنزاعات، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تعزيز نظم الإنذار المبكر. ولتحقيق السلام الدائم يجب أن تكون العلاقة مع الدولة المضيفة شاملة ومتعددة الأوجه.

وفي الختام، يجب أن نواصل دعم وتعزيز جهود بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في دورها الحيوي المتمثل في منع نشوب النزاعات والتصدي لها وتعزيز السلم والأمن العالميين.

لدي سؤال لزملائنا العسكريين: كيف يكيفون استراتيجياتهم وتكتيكاتهم للمشاركة بفعالية في الحوار والعلاقات مع الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك الجماعات المسلحة، من أجل منع أعمال العنف ضد المدنيين؟

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نرحب بفرصة الاجتماع بالسيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، وقادة قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من أجل إجراء مناقشة تفاعلية بشأن هذه المسألة الهامة. إننا نشيد بعمل حفظة السلام ونتذكر الذين أصيبوا أو قضوا نحبهم، كما أعرب عن تعازينا لغانا على الحادث المأساوي الذي وقع اليوم.

إن بعثات حفظ السلام المعاصرة ذات الولايات المتعلقة بحماية المدنيين تعمل في بيئات صعبة تتسم جزئيا بانتشار عنف الجماعات المسلحة ضد المدنيين، وبوجود قوات أمن ضعيفة وجائرة، وبسلطة محدودة للدولة. وفيما يتعلق بسياسة الأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام المراعية للمنظور الجنساني، سنكون ممتنين لو سمعنا عن

الكيفية التي أُدمج بها المنظور الجنساني في عمل الموظفين التنفيذيين والأنشطة التكتيكية، وعن الاحتياجات للتدريب في تلك المجالات داخل البلدان المساهمة بقوات.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يشدد قرار مجلس الأمن 2677 (2023) على إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في القرارات المتعلقة باستخدام القدرات والموارد المتاحة. وأود في هذا الصدد أن أطلب من الفريق موهان سوبرامانيان مزيدا من المعلومات عن خطة البعثة لتعديل استراتيجيتها لحماية المدنيين من أجل التصدي بسرعة وفعالية للهجمات على المدنيين في مخيمات المشردين داخليا ومواقع حماية المدنيين، وخاصة في أعقاب مشاهد العنف في ملكال في أيار/مايو. وأيضا، ما هو دور العنصر العسكري في ردع ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك عن طريق التدخل الفعال لحماية المدنيين المهددين بالعنف الجنسي؟

إن الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتيح فرصة لتقييم كيفية تطبيق الإرشادات المجمعة في القرار 2594 (2021) وتحديد دروس جديدة بشأن عمليات انتقال حفظ السلام وحماية المدنيين. وقد قدم الفريق أوتافيو رودريغيس دي ميراندا فيليو تقييما بالغ الصراحة للكيفية التي يجب أن تكون بها ولاية حماية المدنيين استباقية وفعالة، وبشكل أساسي من أجل كسب ثقة السكان المحليين. فهل يمكنه أن يوضح كيف سيتم التعامل مع حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال المرحلة الانتقالية بغية ضمان بقاء قدرة كافية لحماية جميع المدنيين؟

وبالانتقال إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والتي تساهم فيها مالطة أيضا بقوات، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدد الحوادث التي وقعت مؤخرا على طول الخط الأزرق. وأود أن أسأل اللواء لاسارو ساينس: ما هي التحديات الناشئة التي يواجهها الموظفون في حماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك وكيف يمكن لمجلس الأمن دعم وزيادة الحماية للمدنيين في تلك السياقات الناشئة والصعبة؟

**السيد أفونسو** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن امتناننا للمملكة المتحدة على عقد هذه الإحاطة السنوية. يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى لتوطيد مكاسب عمليات حفظ السلام.

ونود أن ننضم إلى أعضاء المجلس في الإعراب عن تعازينا لغانا في وفاة أحد حفظة السلام من غانا اليوم.

نشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام على إحاطته الهامة، ونشكر قادة قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أفكارهم ووجهات نظرهم بشأن دور الحماية العسكرية للمدنيين في عمليات حفظ السلام. والأهم من ذلك، نود أن نشيد بعملهم في الميدان.

لقد اتخذ مجلس الأمن القرار 2436 (2018)، الذي يهدف إلى تحسين أداء أفراد حفظ السلام على جميع المستويات، سواء في المقر أو في الميدان. وكان الغرض من ذلك هو التأكيد على ضرورة تحسين الموقف والسلوك والقيادة والمبادرة والمساءلة. ومع أخذ السيناريوهات التشغيلية المعقدة والديناميكية في الاعتبار، نود أن نشجع بعثات حفظ السلام على مواصلة تحسين عملية تقييم قدرات القوات بغية ضمان القدرة التشغيلية على مواجهة التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، نحث البلدان المساهمة بقوات على إعداد وحداتها إعدادا كافيا، وفقا لمتطلبات الولاية ومفهوم الاستخدام التشغيلي لعملية محددة. فنحن نعتقد أن حماية المدنيين تبدأ من الداخل.

إن ضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية هما أساس القانون الدولي الإنساني، وكما تنص على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نتفق على أن الإجراءات الرامية إلى حماية المدنيين ينبغي أن تكون موضوع مناقشة مفتوحة ومشتركة ومتضافرة من خلال فريق متعدد القطاعات، يتألف من ممثلين للحكومة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال قوات الدفاع والأمن في البلد المضيف.

وأود أن أسلط الضوء على تجربتنا في موزامبيق. إن قوات الدفاع والأمن الموزامبيقية والقوات الداعمة لها في مكافحة الإرهاب،

أي القوات القادمة من رواندا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ما فتئت تعطي الأولوية دائما لحماية السكان المدنيين من خلال المشاركة الجماعية في العديد من الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة الإنتاجية وأنشطة التعمير، مع الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة جهوده للتوصل إلى وقف للأعمال القتالية في جميع النزاعات التي لا تزال تحصد أرواح البشر، وتضع الآلاف من المدنيين الأبرياء في حالة دائمة من الضعف الشديد. ونود أن نشيد بالنساء والرجال الذين فقدوا أرواحهم وهم يخدمون في بعثات حفظ السلام في مسعى نبيل لإيجاد السلام والأمن الدائمين. ونشكر البلدان المساهمة بقوات على تفانيها المستمر ودعمها الثابت لتحقيق السلام الدائم. ونكرر مناشدتنا المجتمع الدولي لأن يواصل دعمه المالي لبعثات الأمم المتحدة المتعددة الأوجه لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

ونود أن ننوه بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به البلدان المضيفة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشجعها على مواصلة التعاون بالقدر الكافي مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويكتسي اتفاق مركز القوات بين الأمم المتحدة والدولة المضيفة أهمية قصوى لكلا الطرفين. فهو يهيئ منصة تمكينية للعمل المثمر.

أود أن أختتم بياني بالإشادة مرة أخرى بالمملكة المتحدة لإتاحة هذه الفرصة لنا لتشاطر الأفكار والخبرات والممارسات الجيدة بشأن موضوع أساسي كحماية المدنيين في حالات النزاع.

**السيدة إيفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نعرب عن امتناننا لكل من وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا؛ وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الفريق موهان سوبرامانيان؛ وقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الفريق أوتافيو رودريغيس دي ميراندا فيليو؛ وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اللواء أرولدو لاسارو ساينس، على التقييمات التي قدموها.

نرى أن حماية المدنيين أحد العناصر الأساسية في أنشطة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتفق مع الرأي الذي نسمعه كثيرا بأن حماية السكان المدنيين تشكّل المقصد الأساسي لجهود حفظ السلام ككل. فالحاجة إلى حماية السكان واحدة من العواقب المترتبة عن النزاعات والسبيل الوحيد لكفالة سلامة المدنيين وأمنهم بشكل فعال هو القضاء على الأسباب الجذرية لتلك النزاعات. ويشكّل دعم الحماية، على أي حال، تدبيرا مؤقتا ضروريا لكسب الوقت في أثناء البحث عن حل سياسي ودبلوماسي للنزاع. ويثبت تاريخ النزاعات في مختلف مناطق العالم أن الجهود السياسية وجهود الوساطة الرفيعة والدؤوبة، التي تكمن في صميم عمل بعثات حفظ السلام، تساعد في استئصال الأسباب الجذرية للمواجهات، بدلا من مجرد معالجة الأعراض. وإلا سيظل خطر نشوب الأزمات مجددا قائما حتى إن كان هناك فترة هدوء مؤقت.

ونحن مقتنعون أيضا بأن الدولة هي أفضل من يوفر الحماية للسكان المدنيين. فتلك المسؤولية تقع على عاتق الحكومات الوطنية ووكالاتها الأمنية. وفي ذلك الصدد، إن كانت بعثات حفظ السلام مناطا بها ولاية لحماية المدنيين، فيجب تنفيذ هذه الولاية بطريقة شاملة وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية ذات الصلة.

وفي السياق ذاته، يجب بذل جهود موازية لتعزيز إصلاح قطاع الأمن وتحسين تدريب عناصر المؤسسات الأمنية. فلن يكون من الممكن تحقيق نتائج دائمة في حال عدم تعزيز تلك المؤسسات وإضفاء الطابع المهني عليها. ومع الأسف، لا يحظى ذلك المجال دائما بالاهتمام الكافي، مما يؤدي إلى إطالة فترة بقاء بعثات حفظ السلام في البلدان التي تنتشر فيها. هذا علاوة على أن الجهود غير المنسقة في كثير من الأحيان التي يبذلها مختلف الشركاء الدوليين والثنائيين لا تسهم في تصحيح الحالة.

ونرى أن مسألة مدى واقعية الولايات المتعلقة بحماية المدنيين في بعثات حفظ السلام تتطلب مزيدا من التفكير. فقد شهدنا في السنوات الأخيرة اتساعا مطردا في نطاق تفسير ما تعنيه تلك المهمة. وهي تتألف الآن من ثلاثة محاور – فبالإضافة إلى توفير الحماية المادية،

هناك أيضا برامج لبناء السلام وعمليات رصد لحقوق الإنسان، بما في ذلك للقضايا الجنسانية من قبيل منع العنف الجنسي وما إلى ذلك. وهناك علامة استفهام كبيرة حول إذا ما كان ذلك يحسن فعالية الولاية، ولكن مما لا شك فيه أنه يؤدي إلى زيادة توقعات السكان، التي لا تُلبى دائما مع الأسف. ولا يمكن أن يكون قيام حفظة السلام بتوفير الحماية للمدنيين في المخيمات، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا، حلا مستداما وطويل الأجل وقد يتسبب في مشاكل جديدة في المستقبل.

ويتحمل مجلس الأمن قسطا كبيرا من المسؤولية، فهو من يسند مهام إلى البعثات لا يستطيع حفظة السلام، على الرغم من تفانيهم في عملهم، أن يضطلعوا بها في حدود الإمكانات المتاحة. وفي ذلك الصدد، يجب على القائمين على صياغة الوثائق المتعلقة بالملفات ذات الصلة، إلى جانب الأمانة العامة والبعثات في الميدان، أن يتبعوا نهجا مسؤولا.

وكثيرا ما تثير توقعات الجمهور غير المحققة انتقادات لبعثات حفظ السلام والتي يصفها الكثيرون فيما بعد بأنها معلومات مضللة أو معلومات مغلوطة ضد حفظة السلام. ولا جديد في مسألة خطاب الكراهية ونشر المعلومات المغلوطة ضد كل من حفظة السلام والسكان المدنيين. ونحن مقتنعون بأن إقامة علاقات بناءة واتصالات قائمة على الثقة ووضع استراتيجيات مدروسة للتواصل مع البلد المضيف، ومع الحكومة والسكان المحليين في المقام الأول، من بين السبل الرئيسية للتغلب على ذلك التحدي.

ونرى أن إنشاء ولايات أكثر دقة وواقعية وقابلية للتنفيذ سيساعد في تحسين فعالية العمل الذي تضطلع به البعثات وتخفيف النقص في الموارد، التي كثيرا ما تنفق على مهام ثانوية.

وفيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر والاستجابة والتكنولوجيات الجديدة بوجه عام، فيمكنها أن تسهم في كفالة سلامة حفظة السلام والمدنيين. وفي الوقت نفسه، يجب، عند الاستعانة بهذه التكنولوجيات، أن نأخذ في الحسبان ضرورة احترام سيادة الدول المضيفة والدول المجاورة وحماية حرمة الحياة الخاصة للمواطنين. ولا ينبغي أن يستند ذلك العمل إلى حماية البيانات من الوقوع في أيدي أطراف ثالثة فحسب، بل أيضا إلى الضرورة المطلقة للتحقق من دقة جميع المعلومات الواردة والصادرة.

في الختام، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بجميع حفظة السلام، الذين يخدمون بكرامة ويؤدون واجبهم النبيل في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة ويخاطرون بحياتهم يوميا. ونود أيضا أن نعرب عن تعازينا لغانا وجميع الدول الأخرى التي فقدت حفظة سلام تابعين لها أثناء أداء واجبهم، فضلا عن أسر الذين لقوا مصرعهم في ساحات المعارك.

**السيدة شينو** (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقادة القوات على إحاطاتهم. ومن خلالهم، أشكر قواتهم على ما تضطلع به من عمل قيم لتنفيذ الولايات التي وضعها المجلس.

تولي اليابان أهمية كبيرة لحماية المدنيين. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن كفالة حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات المضيفة، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يبذل قصارى جهده لدعمها. ونشيد باضطلاع بعثات حفظ السلام بدورها.

ويتعين على بعثات حفظ السلام أن تتبع نهجا شاملا للبعثة بأكملها فيما يتعلق بحماية المدنيين. ويمكن، بل وينبغي، لجميع عناصر حفظ السلام، من العسكريين وأفراد الشرطة وصولا إلى المدنيين، أن يستخدموا نقاط القوة لدى كل منهم للإسهام في تنفيذ ولاية حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، لا تسهم العناصر العسكرية في المستوى الثاني فحسب، من خلال توفير الحماية المادية للمدنيين، بل أيضا في المستويات الأخرى من خلال الوصول إلى المناطق المضطربة والتي تكون عدائية في بعض الأحيان وبذل جهود أوسع لحماية المدنيين بالنيابة عن البعثة.

وفي ضوء ذلك، ستركز مداخلة اليابان اليوم على دور العناصر العسكرية في جهود الوقاية والاستباق.

أولا، كما قال وكيل الأمين العام لاكروا في إحاطته، تشكّل الفرص والتهديدات الناجمة عن مزيج من التكنولوجيات الناشئة

والتضاريس غير المتماثلة سمة فريدة تواجهها بعثات حفظ السلام. إن انتشار المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي ليس سوى جانب واحد من التحديات.

وأؤيد ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بأن الاتجاه الأكبر للتطور التكنولوجي السريع، بما في ذلك التوسع في الذكاء الاصطناعي، سيؤثر قريبا على البعثات بطريقة إيجابية وسلبية على حد سواء. وفي غضون ذلك، تكتسب البعثات قدرات جديدة، مثل استخبارات حفظ السلام. ويكتسي جمع البيانات وتحليلها أهمية كبيرة. وتتطلع اليابان إلى زيادة المشاركة في إنشاء أكاديمية استخبارات حفظ السلام على رأس أكاديمية الأمم المتحدة C4ISR لعمليات حفظ السلام، كجزء من التزامنا باغتنام الفرص الجديدة. وسؤالي، الموجه بصفة خاصة إلى اللواء لاسارو ساينس، يتعلق بتخفيف المخاطر. بالنظر إلى خبرته في معالجة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، كيف تتلقى المكونات العسكرية تلك التحديات الفريدة وتتكيف معها، بما في ذلك تلك التي تنتج عن المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، عند الانخراط في الوقاية والاستباق؟

ثانيا، تواجه المزيد من البعثات في الآونة الأخيرة عمليات انتقال. ويجب الإبقاء على الآليات التي أنشأتها بعثات حفظ السلام لحماية المدنيين، مثل إشراك المجتمعات في الإنذار المبكر، طوال أي عملية انتقالية، بغض النظر عن قصر الإطار الزمني المحدد. وفي ذلك الصدد، أسئلتي موجهة، على وجه الخصوص، إلى الفريق رودريغز دي ميراندا فيلهو والفريق سوبرامانيان. كيف يمكن للعناصر العسكرية أن تسهم في الجهود المبذولة على نطاق البعثة بأكملها لإنشاء آليات لحماية المدنيين والإبقاء عليها أثناء المراحل الانتقالية وبعدها، وما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن لجعل إسهامات العناصر العسكرية أكثر فعالية؟

أخيرا، وكما ذكر جميع مقدمي الإحاطات، فإن تدريب حفظة السلام وبناء قدراتهم أمران هامان دائما. ويتطلب تنفيذ حماية المدنيين أن يتحلى حفظة السلام بانضباط راسخ وعقلية صحيحة وفهم عميق للعوامل المؤثرة المحلية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالوقاية والاستباق. ولتوفير التدريب اللازم وبناء القدرات، من الضروري معرفة الثغرات في قدرات حفظة السلام في ذلك المسعى. وسأكون حريصا على التعرف على رؤى مقدمي الإحاطات حول الفجوات الحاسمة في القدرات.

إن حماية المدنيين قوة تمكينية لا غنى عنها للبعثات، ولكننا نعلم أيضا أنه كثيرا ما يفهم تنفيذها على أنه يشكل مخاطر على سلامة وأمن حفظة السلام. وأشارك الآخرين في الإعراب عن تعازينا لحكومة وشعب غانا وللبلدان الأخرى على فقدان حفظة السلام التابعين لها. ويتشاطر مجلس الأمن وأعضاء المجلس المسؤولية مع أصحاب المصلحة الآخرين عن أخذ ذلك في الاعتبار وكفالة أن تكون البعثات وحفظة السلام على استعداد كاف للاضطلاع بفعالية بولاية حماية المدنيين بضمان سلامتهم وأمنهم في نفس الوقت.

وفي الختام، أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي اليوم للإعراب عن تقديرنا للقوات على عملها القيم، ولتبادل الآراء بغية تعزيز شراكتنا بشأن هذا الجانب الحاسم من جوانب حفظ السلام.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقادة القوات الثلاثة على إحاطاتهم عن مهام كل منهم. ونعرب عن تعازينا على وفاة أحد حفظة السلام الغانيين التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أثناء أداء واجبه في وقت سابق اليوم.

إن حماية المدنيين إحدى الولايات الهامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعلى مدى عقود، قام الآلاف من حفظة السلام ببناء ودعم خطوط دفاع لحماية الأرواح بلحومهم ودمائهم في مناطق عملياتهم، التي تستعر فيها نيران الحروب والنزاعات بتواتر وشدة قاسيين. لقد سقوا زهور السلام بعرق كدحهم وجلبوا الهدوء والأمل للسكان في مناطق النزاع.

ظلت القضايا الساخنة على الصعيد الإقليمي – في السنوات الأخيرة، في سياق المشهد الأمني الدولي المتطور – تنشأ بسرعة، ولاحت في الأفق ظروف ومهام وتحديات جديدة لولاية عمليات حفظ

السلام المتعلقة بحماية المدنيين. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير أربع نقاط.

أولا، ينبغي تنفيذ مهمة حماية المدنيين بفعالية من خلال مجموعة من التدابير. ففي عمليات حفظ السلام، من الضروري تعزيز منع نشوب النزاعات وترتيبات الإنذار المبكر إلى المستوى الأمثل حتى يمكن اكتشاف المخاطر الأمنية ومعالجتها في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري وضع خطط عمل منهجية وشاملة وتحسين قدرة الوعي بالأوضاع للتمكين من الاستجابة السريعة. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الكامل أوجه ضعف الفئات الخاصة، بما في ذلك النساء والأطفال، وينبغي أن تكون الحماية الممنوحة لهم أكثر قوة وتكييفا. ولا يمكننا الاعتماد على النهج العسكري وحده.

وبغية التنفيذ الفعال لولاية حماية المدنيين، يجب أن تزيد عمليات حفظ السلام من تركيزها على المشاركة والحوار من أجل تهيئة بيئة آمنة. ونشيد بإنشاء الآلية الثلاثية التي تقودها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للاتصال بالقوات المسلحة اللبنانية والإسرائيلية.

ثانيا، تشكل ولاية حماية المدنيين جزءا من الإطار العام وينبغي النظر إليها على هذا النحو. وينبغي تخطيط الولاية بالاقتران مع الولايات الأخرى للبعثات وتنفيذها بطريقة متوازنة. فجميع الولايات تخدم غرضا واحدا – المساعدة على التوصل إلى حل سياسي. وفي السنوات الأخيرة، أدى الانتشار الجامح لولايات عمليات حفظ السلام إلى زيادة تفاقم الضغط الموجود من قبل على الموارد والقدرات، ما أثر على قدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين على النحو السليم. وسيصدر الأمين العام في الشهر القادم تقريرا عن تقييمات ولايات عمليات حفظ السلام وتوصياتها. ونتطلع إلى أن يقدم التقرير مدخلات مفيدة لإبلاغ قرارات المجلس في المستقبل.

ثالثا، من الضروري أن يعمل أصحاب المصلحة في تآزر عبر مختلف الأبعاد. وتقع على عاتق البلدان المضيفة المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تدعم بنشاط البلدان المضيفة في التصدي للتحديات الأمنية وتطوير قدرة أكبر على حماية المدنيين. وقد قام عدد من بعثات الأمم المتحدة، في إطار ولاياتها، بدعم بناء قدرات قطاع الأمن في البلدان المضيفة من خلال جملة أمور منها التدريب المتخصص والدوريات المشتركة، ما أسفر عن نتائج إيجابية. وذلك أمر جدير بالثناء.

وقد أعاقت جزاءات مجلس الأمن بشكل خطير قدرة بعض البلدان الأفريقية على الوفاء بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. فينبغي رفع تلك الجزاءات في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف شراكته مع أفريقيا وأن يدعم البلدان الأفريقية في التحسين المطرد لقدرتها على عمليات حفظ السلام، التي تملكها وتقودها البلدان نفسها.

رابعا، ينبغي استثمار موارد وجهود إضافية للحفاظ على سلامة وأمن حفظة السلام. وقد شهدنا، في السنوات الأخيرة، زيادة مطردة في المخاطر الأمنية التي يتعرض لها حفظة السلام. ونحث على تنفيذ القرار 2518 (2020) تنفيذا شاملا لتزويد حفظة السلام التابعين لنا بضمانات متعددة الأبعاد ومتعددة المستويات للسلامة والأمن. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمانة العامة والبعثات والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المضيفة، أن يبذلوا جهودا حثيثة لتحقيق تلك الغاية. وقد يسرت الصين، بوصفها رئيسا مشاركا لفريق الأصدقاء المعني بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، عقد إحاطة مواضيعية في شباط/فبراير من هذا العام لاستكشاف ومناقشة السياق الجديد والمسائل المتعلقة بسلامة وأمن حفظة السلام بمزيد من التعمق. ونود أن نعمل مع جميع الشركاء لمواصلة التوصل إلى توافق أكبر في الآراء واتخاذ إجراءات استباقية وتعزيز الجهود لضمان سلامة وأمن ذوي الخوذ الزرق والأشخاص الذين يحمونهم في مناطق النزاع.

إن الصين بانية للسلام العالمي ومدافعة عنه ومشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومسهمة فيها. فلأكثر من 30 عاما، نشرت الصين أكثر من 000 50 حافظ سلام في أكثر من 20 بلدا للمشاركة في عمليات حفظ السلام التي تفي بإخلاص بولاياتها وتحترم مهمة السلام. وستواصل الصين دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها والمشاركة فيها وزيادة الإسهامات في صون السلم والأمن الدوليين.

**السيدة شاهين** (الإمارات العربية المتحدة): بداية، السيد الرئيس، أشكر كل من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، لاكروا، وقادة قوات حفظ السلام على إحاطاتهم القيمة اليوم.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لجميع أفراد قوات حفظ السلام، ومنهم قادة القوات الموجودون معنا اليوم، على تفانيهم وخدمتهم لتحقيق السلام في بيئات بالغة التعقيد. كما أوجه تحية إجلال وتقدير لجميع من فقدوا أرواحهم أثناء تأدية مهامهم، بمن فيهم قوات حفظ السلام الغانية الذين قتلوا صباح اليوم.

تعد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد أبرز أدوات العمل متعدد الأطراف، كما أنها تجسد أوجه التضامن مع الدول المضيفة. وقد شهدنا مع مرور الوقت تطورا في طبيعة مهام قوات حفظ السلام والتحديات التي تواجهها، الأمر الذي يقتضي مواءمة عملها الهام مع الطبيعة المتغيرة للسلم والأمن الدوليين. وبناء على ذلك، أود التركيز على ثلاث نقاط.

أولا، تتطلب حماية المدنيين اتباع نهج شامل لجميع عناصر بعثات حفظ السلام، فبينما يضطلع العنصر العسكري بدور هام في الوقاية من التحديات القائمة ضد المدنيين والاستجابة لها، إلا أنه هناك عناصر إضافية تساهم في إرساء السلام. لقد أصبح العنف بمثابة واقع يومي للعديد من المدنيين المتواجدين في الحالات المدرجة على جدول أعمال هذا المجلس، الأمر الذي يتسبب في تدمير النسيج الاجتماعي وتقليص فرص المجتمعات المحلية في تحقيق تطلعاتها بالعيش الكريم. ولهذا، فإن حماية المدنيين عبر بعثات حفظ السلام لن تكون ممكنة بدون موظفي الشؤون المدنية الذين يتواصلون مع المجتمعات المحلية، وبدون الفرق السياسية المنخرطة في المساعي الحميدة، وبدون المستشارين المعنيين بحماية النساء والأطفال، وغيرها من العناصر.

ثانيا، يشكل انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية تهديدا على عمليات السلام، فهي تخلق الانقسامات وتفاقم التوترات وتؤجج الخوف بين المدنيين. ولهذا، نعرب عن قلقنا إزاء انتشار هذا المحتوى الضار وتبعاته على عمليات السلام.

لقد أدان مجلس الأمن في قراره 2686 (2023) نشر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والتحريض على العنف ضد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وما يسببه ذلك من تداعيات على أمن قوات حفظ السلام وقدرتها على تنفيذ ولاياتها. وعليه، نرى أن نشر ضباط إعلام عسكريين يمتلكون مهارات ومعلومات حول الاتصال الاستراتيجي سيساعد بعثات حفظ السلام على تحديد وتقييم المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والاستجابة لها بفعالية، وسيدعم جهودها في التعامل مع توقعات المجتمعات المحلية، وإشراك الجهات الفاعلة فيها، مما سيساهم في تحسين العلاقات بين هذه المجتمعات وبعثات حفظ السلام.

ثالثا، يتعين على بعثات السلام تطوير استراتيجيات لا تتعامل مع التحديات الراهنة فحسب، وإنما تستبق التحديات الناشئة في مجال توفير الحماية، فكلما كانت قوات حفظ السلام على اطلاع أفضل، كلما كانت قادرة على الاضطلاع بدور أكثر فاعلية. وكما تعلمون، تشكل العبوات الناسفة اليدوية الصنع والطائرات المسيرة التي تستخدمها الجماعات المسلحة تهديدا على حياة المدنيين وقوات حفظ السلام على حد سواء. ولذلك، من المهم تزويد العنصر العسكري في عمليات السلام بالأدوات والتكنولوجيا التي تمكنها من حماية المدنيين والاستجابة للتهديدات الناشئة، ويشمل ذلك على سبيل المثال برنامج التنميط الجغرافي الذي يزود العسكريين بالمعلومات اللازمة للتصدي لمخاطر العبوات الناسفة اليدوية الصنع.

أود أن أختتم بياني بتوجيه سؤال إلى وكيل الأمين العام لاكروا وقادة القوات الحاضرين معنا اليوم يتصل بالقرار 2686 (2023)، الذي اعتمده المجلس بالإجماع الماضي، حيث يطلب هذا القرار في الفقرة 11 من المنطوق من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة أن تقوم، كل حسب ولايتها، وأقتبس: "برصد خطاب الكراهية والعنصرية وأعمال التطرف التي تؤثر سلبا على السلام والأمن، وأن تدرج إفادات عن هذه المسائل في تقاريرها المنتظمة إلى المجلس". وعليه، نرغب بمعرفة مدى تأثير هذه الظواهر

على قدرتكم على تنفيذ الولايات، وإن كان هناك أي تصور لديكم حتى الآن بشأن سبل تنفيذ بعثات حفظ السلام لمتطلبات هذا التقرير.

**السيد بيريس لوس** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وكذلك وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا وقادة قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على تقاريرهم المثيرة للاهتمام هذا الصباح.

أبدأ ملاحظاتي بالتنويه بعمل قادة قوات بعثات حفظ السلام، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة في مختلف أنحاء العالم للوفاء بالولايات التي أناطها بهم المجلس، وبهذه الطريقة، يسهمون بطريقة خاصة ومباشرة جدا في صون السلام والأمن الدوليين. وتؤيد إكوادور جهودهم وتشيد بجميع ذوي الخوذ الزرق المنتشرين في جميع أنحاء العالم.

وأشارك أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن تعازينا لغانا على وفاة أحد مواطنيها.

قبل بضعة أيام، قدم الأمين العام تقريره المتعلق بالسياسة العامة المعنون "الخطة الجديدة للسلام"، الذي يذكر فيه بأن عمليات السلام جزء أساسي من الأدوات الدبلوماسية لهذه المنظمة، لأنها تمكن من تنظيم الاستجابات في الميدان، وتعبئة وتمويل القدرات الجماعية التي لا تمتلكها أي جهة فاعلة أخرى.

ونحن مقتنعون بأن هذه الأداة القيمة يجب أن تستخدم بأكبر قدر ممكن من المسؤولية، بما يكفل الاتساق بين ما يحدث في الميدان وما يتقرر في المجلس. ولهذا السبب، نحيط علما على النحو الواجب بما يشير إليه الأمين العام فيما يتعلق بوجود فجوة بين الولايات وما يمكن أن تنجزه بعثات السلام بالفعل في الممارسة العملية، والحاجة إلى ضمان أن تظل أولوية العمل السياسي مبدأ مركزيا في ذلك الصدد.

وفي ذلك الصدد، نود أن نستمع إلى تجربة قادة القوات بشأن ما أسماه الأمين العام "الولايات غير الواقعية" في عملياتهم، حتى يتمكن المجلس دائما من السعي إلى تحسينها وجعلها أكثر وضوحا وقابلية للتحقيق.

وعلى نفس المنوال، وبالنظر إلى أن حماية المدنيين تزداد أهمية في تصميم عمليات السلام وتوجهاتها، وأنه تعين على العمليات أن تضطلع بمهام إضافية في ذلك الصدد، هل يعتقد قادة القوات أن بعثاتهم في وضع يمكنها من الاستجابة للمطالب المتعلقة بحماية المدنيين؟

وأخيرا، في حالة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، نود أن نعرف التحديات الرئيسية في الوفاء بولاية كفالة امتثال سياسات عودة اللاجئين من الأراضي اللبنانية لمبادئ الأمن والطوعية والكرامة المنصوص عليها في المعايير الدولية.

**السيد موريتي** (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): شأني شأن الآخرين، أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والفريق سوبرامانيان، والفريق رودريغيز دي ميراندا فيليو، واللواء لاسارو ساينس على إحاطاتهم المتبصرة. وأشكر أيضا جميع الذين يعملون كحفظة سلام ولا غنى عنهم لتاريخ المنظمة الطويل في حماية المدنيين في جميع أنحاء العالم.

وأشارك الآخرين في الإعراب عن التعازي لغانا على فقدان أحد جنودها من حفظة السلام مؤخرا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأشيد بالمملكة المتحدة على عقد جلسة الإحاطة السنوية التي يقدمها رؤساء العناصر العسكرية للأمم المتحدة من بعثات مختارة، وعلى تناولها مسألة حماية المدنيين.

فحماية المدنيين، وهي مسألة متزايدة الأهمية بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مهمة معقدة وصعبة، كما نعلم. وتشمل البيئات العملياتية الدينامية الحالية تهديدات جديدة، مثل المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة. ويمكن أن تصبح تلك المخاطر أدوات لزرع الفتنة وتقويض الثقة في المؤسسات والتحريض على العنف.

وفي عصر تكثف فيه الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية إساءة استخدام الاتصالات ويواجه أصحاب الخوذ الزرق بيئات معادية بشكل متزايد، فإن الاستخدام الكفء للاتصالات الاستراتيجية أمر بالغ

الأهمية لكفاءة حفظ السلام وسلامة حفظة السلام. ونشيد بالعناصر العسكرية لانخراطها مع المجتمعات المحلية للتوعية بمخاطر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة ولرصد وتحليل تدفق المعلومات عبر الإنترنت وخارجها لتحديد التهديدات وتتبعها.

ومن خلال تحديث الولايات وتفصيلها، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تشجيع التحسينات الملحوظة في الاتصالات الاستراتيجية التي شهدناها في عمليات الأمم المتحدة للسلام مؤخرا.

وتعد شبكات الراديو وسيلة حيوية للتواصل مع المجتمعات المترامية الأطراف والمتنوعة، لا سيما في المواقع التي يكون فيها الاتصال بالإنترنت ضعيفا. وعلى سبيل المثال، فإن إذاعة مرايا في جنوب السودان، وإذاعة أوكابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذاعة غويرا إف إم في جمهورية أفريقيا الوسطى، وميكادو إف إم في مالي، توفر للسكان المحليين إمكانية الوصول إلى مصادر معلومات موثوقة وجديرة بالثقة. وتفضح تلك المحطات الإذاعية الشائعات والأخبار الكاذبة بالعمل كجزء من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة بالنسبة للمجتمعات التي لا تحصل على المعلومات بانتظام عبر الإنترنت.

وأود أن أختتم بياني بطرح سؤالين على مقدمي الإحاطات الإعلامية.

السؤال الأول: ما هو التحدي الناشئ الوحيد الأكثر أهمية الذي يواجهه حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في حماية المدنيين؟ والسؤال الثاني: كيف يمكن للعناصر العسكرية توسيع نطاق عملها مع المجتمعات المحلية لزيادة الوعي بمخاطر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة؟

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا وقادة القوات على إحاطاتهم اليوم. ومن خلالهم، أود أن أشكر جميع نساء ورجال عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة على عملهم المتفاني والشجاع لحماية المدنيين ودعم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. وتشيد المملكة المتحدة بجميع حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة، بمن فيهم اليوم أحد أفراد حفظ السلام من غانا. وأشارك الآخرين في إرسال تعازيّ.

أينما كانت هناك حرب أو نزاع مسلح، يجد المدنيون أنفسهم دائما عالقين في الوسط. ويمكن لحفظة السلام المدربين والمجهزين والمدعومين بشكل صحيح القيام بدور حاسم في حماية المدنيين. وبالإضافة إلى توفير الحماية المادية، يمكن لقوات حفظ السلام الاستباقية والمتنقلة أن تعمل على منع التهديدات، وتهيئة بيئات وقائية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

ولكي ينجح حفظة السلام في ذلك، يحتاجون ويستحقون الدعم الكامل من مجلس الأمن والدول المضيفة. غير أن البعثات واجهت تحديات متزايدة في السنوات الأخيرة. فالقيود المفروضة على حرية الحركة، وانتهاكات اتفاق مركز القوات، والمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، ووجود المرتزقة، مثل مجموعة فاغنر، أدت جميعها إلى تقويض عمل حفظة السلام في العديد من البعثات.

كان لدي عدد قليل من الأسئلة، لكن تم تغطيتها جميعا من قبل الآخرين، لذلك سأمضي قدما.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

سأعطي الكلمة مرة أخرى لمقدمي الإحاطات للرد على الأسئلة المطروحة وإبداء أي ملاحظات أخرى قد يرغبون في تقديمها. وسأبدأ بقادة قواتنا الثلاثة، وربما أنتقل بعد ذلك إلى وكيل الأمين العام لاكروا في النهاية في حالة وجود أي مسائل أفقية فاتتنا.

أعطي الكلمة للفريق سوبرامانيان للرد على أي تعليقات موجهة إليه.

**الفريق سوبرامانيان** (*تكلم بالإنكليزية*): سأحاول الإجابة على الأسئلة المختلفة المطروحة على وجه التحديد حول سياق جنوب السودان، وكذلك حول ما ينطبق علينا بشكل عام.

فيما يتعلق بالأسئلة المحددة، أعتقد أن السؤال الأول كان عن كيفية تعاملنا مع أثر الحالة في السودان على الحالة الهشة أصلا التي نجدها في جنوب السودان. نحن قلقون بالتأكيد بشأن عدد اللاجئين وعدد العائدين إلى جنوب السودان من السودان. لدينا حوالي 000 200، هؤلاء هم الذين وصلوا حتى الآن. وقد وصلوا في الغالب إلى ولاية أعالي النيل في موقع لنا حيث لدينا قاعدة تسمى الرنك. والرنك بلدة كان عدد سكانها في السابق حوالي 000 100 نسمة ويربو عدد سكانها اليوم على 000 200 نسمة. لذلك، ثمة ازدحام بالتأكيد هناك. هناك تنازع على الموارد. وهناك شعور بالإحباط إزاء عدم الانتقال بالسرعة الكافية إلى القرى، وبالتالي هناك حالة تتطور هناك ونتعامل معها من حيث تعزيز وجودنا في تلك المنطقة، والقيام بدوريات والتنسيق بين جميع الوكالات والصناديق والبرامج التي تعمل هناك، ومحاولة العمل مع الحكومة المحلية، فضلا عن الحكومة الوطنية، لتخفيف الاحتقان في ذلك الموقع في أقرب وقت ممكن.

وقد حققنا بعض النجاح. في الوقت الحالي، عدد الأشخاص الذين يأتون إلى الرنك وعدد الأشخاص الذين يُخرَجون منها متماثلان تقريبا، وبالتالي سيطرنا على الوضع نوعا ما. ومع ذلك، ندرك في الوقت نفسه أن ما هو أساسا حالة إنسانية الآن يمكن أن يتطور إلى بُعد أمني في وقت قريب جدا وبسرعة كبيرة. لذلك، نحن مستعدون لجميع الاحتمالات. تقوم جميع وحداتنا بتتبع العائدين الجدد في الولايات المعنية وتضمن بقاءنا على اتصال من حيث الدوريات والمشاركة المجتمعية حتى نكون على اطلاع على أي تطور أمني فيما يتعلق بوصولهم.

وفيما يتعلق بحمايتنا للمواقع المدنية ومواقع النازحين داخليا والتعليقات على التطورات الأخيرة، أود أن أذكر أن عددا كبيرا من النازحين في جنوب السودان يقيمون في مواقع النازحين داخليا. وما نسميه "مواقع النازحين" هي المواقع التي يتجمع فيها النازحون. وتخضع تلك المواقع وأمنها لإدارة حكومة جنوب السودان، ولكننا جاهزون ونقف مستعدين للرد على أي تهديد خارجي بالعنف الجسدي لنزلاء مواقع النازحين داخليا.

وعلى النقيض من ذلك، فإن مخيم حماية المدنيين الذي ندیره في ملكال هو بالكامل في إدارتنا. في الأوقات العادية، تديره شرطة الأمم المتحدة، وعندما يخرج الوضع عن سيطرتها، لسبب ما، يتم تسليمه إلى القوة حتى يمكن التعامل مع حالة النزاع بسلاسة.

وفيما يتعلق بموقع حماية المدنيين في ملكال، الذي يخضع لإدارة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كان هناك قبل شهر واحد ما يقرب من 000 42 شخص ينتمون بشكل أساسي إلى جماعتين رئيسيتين –000 35 تقريبا من قبيلة الشلك وحوالي 000 7 من النوير. وهاتان الجماعتان كانتا دائما في وئام معقول، ولكن في الأشهر الستة إلى السبعة الماضية، وبسبب عوامل مختلفة خارج مخيم حماية المدنيين، نشأت هوة عميقة بين الجماعتين، وبالتالي كان هناك مؤشر على أنه قد تكون هناك مشاكل في حماية مخيم المدنيين أيضا. وتلك هي أساسا مجمعات إنسانية توفر للناس فيها الحماية، فضلا عن قدر ضئيل من الأمن، وتقدم لهم الدعم الإنساني اللازم لمواصلة حياتهم. إنها ليست حصونا عسكرية في الأساس.

المشكلة المتوطنة في جنوب السودان هي انتشار الأسلحة. الأسلحة موجودة في القرى والمجتمعات وقطعان الماشية مع الرعاة. وهي أيضا داخل مواقع النازحين وحماية مخيمات المدنيين، على الرغم من الأمن الذي تم توفيره لهم على مر السنين. وبسبب هذا العامل، كلما اندلع اشتباك في أي منها، من الصعب جدا تجنب حدوث موجة فورية من الإصابات. وتتركز جهودنا تركيزا كبيرا على احتواء تلك الإصابات. كيف ابتكرنا إجراءاتنا لذلك؟ عند تحذيرها من وقوع اشتباك وشيك محتمل، تحاول القوة استخدام قوات الرد السريع التابعة لها لإظهار وجودها، أولا، بإطلاق النار في الهواء ثم التحرك بسرعة بين المجتمعات المحلية التي في حالة اشتباك ومحاولة فصل الجهات المسلحة الفاعلة في أعمال العنف وبالتالي ضمان أن ينحسر العنف. وهذا ما فعلناه في مخيم ملكال لحماية المدنيين. فخلال الدقائق الـ 20 الأولى من إطلاق أول رصاصة، قتل 17 شخصاً جميعهم مسلحون، ولكن في الدقائق الـ 15 التالية حتى مرور ساعة أو نحو ذلك، تمكنت القوة من وضع نفسها بين القبائل المتصارعة وفصلها، ولحسن

الحظ أن الوضع ظل مستقراً منذ ذلك الحين. تلك هي إلى حد كبير استراتيجيتنا لحماية مخيمات المدنيين ومواقع النازحين داخلياً. هناك مناطق ذات أولوية للحماية، وهذه هي الطريقة التي نفعل بها ذلك.

وفيما يتعلق بمسألة استخدام التكنولوجيا والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع لصالح بعثة ما، تستخدم حتى الآن قاعدة بيانات مشتركة في معظم بعثات الأمم المتحدة. وبعثتنا ليست استثناء. فلدينا قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية حيث تقدم جميع الجهات الفاعلة – القوة والشرطة ومستشارو الشؤون المدنية ومستشارو الشؤون السياسية – مدخلات تدخل في النظام وتتاح لنا جميعاً بسلاسة. هذا يوفر إنذاراً مبكراً أفضل بكثير من النظام السابق الذي استخدمناه. ويجري تحسين النظام باستمرار، ولكن الأمم المتحدة تعمل على الاستعاضة عنه بنظام جديد يسمى منصة Unite Aware التي ستوفر إنذاراً مبكراً أفضل عندما تُنجز. وفيما يتعلق بتكنولوجيا الدفاع الأساسية، تولد كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة مدخلات يتم تجميعها في قاعدة بيانات مركزية، مما يساعدنا أيضاً.

ورداً على السؤال المتعلق بالذكاء الاصطناعي وأهميته لحفظ السلام في المستقبل، أعتقد جازماً أنه سيساعد القوات في جميع البعثات من حيث رصد التهديدات، وتحليل البيانات التجريبية المتاحة، واستقراء اتجاهات العنف، والقيام بنوع من التنبؤ بالنزاعات. يمكن أيضاً تعزيز الإلمام بالحالة من خلال دمج الذكاء الاصطناعي. كما أن التدريب على محاكاة القتال ومساعدة البلدان المساهمة بقوات في تدريبها السابق للنشر والتدريب داخل البعثة يمكن أن يحققا بشكل واقعي نتائج أكثر جدوى من خلال الذكاء الاصطناعي. الرعاية الصحية هي مجال آخر يمكن أن يكون فيه الذكاء الاصطناعي مفيداً، حيث نحن الآن رائدون في جوانب معينة من التطبيب عن بعد لتغطية المجالات التي لا يغطيها مبدأ 10-1-2. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مفيداً في ضمان توفير رعاية طبية فورية وفعالة قبل إحالة المريض إلى الجهة الطبية المناسبة.

كيف يمكن للعناصر العسكرية أن تسهم في نهج يشمل البعثة بأكملها؟ الواقع أننا نفعل ذلك بالفعل. والاستراتيجية الكاملة لحماية المدنيين في بعثتنا – وأعتقد في جميع البعثات – هي استراتيجية شاملة للبعثة تتضمن إجراءات من النطاقات 1 و 2 و 3. القوة هي اللاعب المهيمن في النطاق 2 والذي يتضمن الحماية المادية، وفي النطاقين 1 و 2 لدينا دور نؤديه إلى جانب غيرنا. ينطوي النطاق 1، بالطبع، على التواصل مع الزعماء والمجتمعات؛ وتشارك القوات في ذلك شأنها شأن جميع الأقسام ذات الأهمية. ويتولى رئيس أركان البعثة تنسيق هذا التواصل بصورة جماعية. وبهذه الطريقة، نتجنب التداخل المفرط في هذا التواصل، وتضيف جهودنا بشكل تآزري إلى القيمة. وبالمثل، في النطاق 3، وهو تهيئة بيئة مؤاتية لحماية المدنيين، نعمل جميعا معاً، مع ضمان التنسيق في مقر البعثة، من جانب رئيس أركان البعثة على وجه الخصوص.

في النطاق 2، تؤدي القوة بطبيعة الحال دوراً مهيمناً، وهو توفير الحماية المادية، ولسنا وحدنا أيضاً في هذا الصدد. وتنسق الحماية المادية مع مختلف الشركاء ومع الشرطة على وجه الخصوص، فضلاً عن الحكومة المضيفة والفصائل المسلحة لجماعات المعارضة وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في هذا الصدد. لذلك فإن نهج البعثة برمتها ليس مجرد فكرة، بل هو السبيل الوحيد لحماية المدنيين. وأعتقد أن هذا هو ما تقوم به جميع بعثاتنا المتكاملة، وأعتقد أن المكونات العسكرية لها مساهمة كبيرة لا في النطاق 2 وحسب لكن أيضاً في النطاقين 1 و 3. بيد أننا ندرك، كما أشار أحد أعضاء المجلس في وقت سابق، أن حماية المدنيين هدف في المدى المتوسط من الأهداف السياسية العامة للبعثة. غير أنه هدف هام جداً في المدى المتوسط، وهو هدف نركز عليه جميعاً.

كيف يمكن للعناصر العسكرية أن تُسهم في اتباع نهج يشمل البعثة بأكملها أثناء المراحل الانتقالية وما بعدها لضمان الاستقرار؟ من الواضح أننا جميعاً نفهم أولوية السياسة في بناء السلام المستدام في البلدان التي نعمل فيها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُسهم القوة في إصلاح قطاع الأمن وبناء قدرات وتدريب قوات الأمن التابعة للحكومة المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك أعتقد أننا نؤثر، بطريقة ما، على الحكومات المضيفة بأن نكون قدوة في تصرفاتنا وسلوكنا كقوة عسكرية

محترفة. فنحن نوفر حماية القوة لأنشطة مختلف الجهات الفاعلة في مجموعة من الإجراءات السياسية والموضوعية، وندعم المشاركة في إطار جميع الركائز من حيث الحماية وفي توفير بيئة تمكينية. هذا هو الإسهام الذي يمكن أن نقدمه – والذي نقدمه – للسلام المستدام أثناء المراحل الانتقالية وما بعدها.

كيف نكيف استراتيجيتنا وتكتيكاتنا لإشراك الأطراف الفاعلة المحلية والجماعات المسلحة وقوات الحكومة المضيفة بغية اتباع نهج شامل لدعم حماية المدنيين؟ هذا بالفعل ما نسعى إليه. وعلينا أن ندرك حقيقة أن أطراف النزاع ليست كلها محايدة، لذلك يجب أن تكون مشاركتنا مضبوطة بشكل مناسب لضمان أننا نشرك أكثر الشركاء حيادية. أما بالنسبة لأولئك الذين يشاركون في النزاع بطريقة أو بأخرى، فإننا نتعامل معهم وفقاً لمتطلبات حماية المدنيين. من المفترض أن نعمل ضد العنف بأي شكل من الأشكال، بغض النظر عن مصدر هذا العنف. لذلك فإننا ندرك تماماً أهمية تحديد مصدر العنف. وتحقيقاً لتلك الغاية، لدينا بعض المحافل الرسمية داخل البعثة. مرة في السنة، نجمع جميع قادة الفرق وجميع قادة الفصائل المسلحة في جوبا، عاصمة البلاد، حيث نناقش بشفافية جميع القضايا ذات الصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك حرية التنقل. لقد عقدنا للتو هذا الاجتماع السنوي في 18 تموز/يوليه.

وبالمثل، لدينا منتديات على الصعيد الإقليمي. ولدينا منتديات فصلية متعددة نحاول فيها إشراك الفصائل المسلحة التابعة للحكومة وقوات المعارضة، على وجه الخصوص، بغية تهيئة بيئة مؤاتية لحماية المدنيين. وأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر علينا والتي لأجلها نحتاج إلى هذه المشاركة هو حرية الحركة – على الأرض وفي نهر النيل وفي الجو. وفي سياقنا، هذا شيء يجذب انتباهنا. وفي حين أن الأرقام تشير إلى حدوث تحسّن في هذا الشأن في جنوب السودان، إلا أن هناك مجالات حرجة نرغب في خوضها في حالات النزاع حيث يتم رفض منح الإذن بالوصول. لذلك نحاول باستمرار تحدي القيود، ونعمل مع الحكومة المضيفة بشأن كل منع من الوصول يحدث للمضي قدماً وضمان عدم منع أي حركة ضرورية أو إعاقتها في المستقبل.

وفيما يتعلق بكسب ثقة الحكومات المحلية والسكان المحليين، نعتمد مرة أخرى على التواصل على مختلف المستويات، بما في ذلك على أعلى مستوى، أي بين البعثة وحكومة جنوب السودان. ونعقد اجتماعاً شهرياً رفيع المستوى لتنسيق جدول الأعمال مع وزير الخارجية وكبار المسؤولين في وزارة الدفاع والوزارات ذات الصلة بمهمتنا. وهناك اجتماع مماثل حصري بين القوة ووزارة الدفاع. نقوم أيضاً بتكرار هذه المنتديات على مستوى الولاية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بدورياتنا وأفرقة المشاركة، فإن التنسيق على مستوى القاعدة الشعبية مطلوب مع المجتمعات المحلية. كل ذلك يساعدنا في هدفنا المتمثل في بناء الثقة والإيمان والاحترام لبعضنا بعضاً وكذلك لتعزيز فهم أهدافنا وعملياتنا.

أعتقد أنني غطيت معظم الأسئلة التي تم تناولها فيما يتعلق بجنوب السودان. وإذا فاتتني أي شيء، فإنني مستعد لأخذ الكلمة مرة أخرى والإجابة على أي أسئلة أخرى. بعد قولي هذا، أعتقد أنني غطيت جميع الأسئلة المطروحة علي.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للفريق رودريغيز دي ميراندا فيليو للرد على التعليقات والأسئلة الموجهة إليه.

**الفريق رودريغيز دي ميراندا فيليو** (*تكلم بالإنكليزية*): هناك شرطان أو ثلاثة شروط رئيسية للنجاح في عملية السلام. وأود أن أدلي ببعض التعليقات، وآمل أن أتمكن على الأقل من تغطية غالبية الأسئلة بهذه التعليقات.

أكرر، لكي تنجح عملية السلام، هناك على الأقل جانبان أو ثلاثة جوانب هامة جداً. الأول في المجال الإنساني: يجب أن نكسب ثقة السكان وكذلك ثقة الحكومة؛ فيجب أن نقيم علاقة وثيقة جداً مع الحكومة.

كل هذا إلزامي. كما يتعين أن تكون لنا السيطرة ونقوم بالتنسيق في مسرح العمليات، لا سيما عندما يتعين علينا أن نعمل ليس مع القوات المحلية فحسب، مثل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حالتنا، ولكن أيضا مع العديد من القوات الإقليمية، بما في ذلك القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا والقوات التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتفاقات الثنائية.

ويتعلق الثاني بمجال التكنولوجيا، الذي شدد عليه متحدثون آخرون في وقت سابق. إن استخدام العوامل التمكينية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة الطائرات المسيرة بدون طيار والتكنولوجيا الرقمية، من بين أمور أخرى، هام للغاية من أجل ضمان أمن حفظة السلام وحمايتهم. ولو كان لدي المزيد من الوقت، لكان بإمكاني أن أقدم لأعضاء مجلس الأمن بعض الأمثلة على الكيفية التي ساعدنا بها استخدام هذه القدرات في منطقة عمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنقاذ العديد من الأرواح. كما أن إنشاء آلية مجدية للإنذار المبكر والاستجابة أمر هام جدا للنجاح في هذا النوع من العمليات.

أما الشرط الثالث – وربما الأهم – فهو فهم الولاية. إن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل بموجب ولاية بمقتضى الفصل السابع، مما يعني أن عمليتنا ليست عملية لحفظ السلام، بل هي عملية لإنفاذ السلام، مما يغير الوضع بأكمله. لذلك، ولكي نتمكن من تعزيز حماية المدنيين في بعثة مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الأهمية بمكان أن تفهم جميع البلدان المساهمة بقوات معنى ولايتها. وإلا سيكون من الصعب جدا عليها كسب ثقة السكان والحكومة والحفاظ عليها.

وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية، لن أخوض في تفاصيل عميقة بشأن ذلك، حيث إن السيد لاكروا سيطلع المجلس قريبا على آخر المستجدات بتقرير خاص عن العملية الانتقالية في البعثة. وما يمكنني أن أنقله إلى المجلس هو أننا نفعل ذلك بطريقة مسؤولة تماما. إننا نخطط للانسحاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية على مراحل، حتى نتمكن من ضمان حماية المدنيين، وهو الشاغل الرئيسي لجميع أعضاء المجلس. والشرط هو: عندما ننسحب من قاعدة أو منطقة، سيتعين على القوات المحلية أو الإقليمية أن تحل محلنا على الفور من أجل ضمان حماية المدنيين في المنطقة الخاضعة لمسؤوليتنا. وسيظل لواء قوة التدخل أيضا تحت سيطرتنا حتى نهاية العملية حتى نتمكن من التدخل، إذا لزم الأمر، في كامل منطقة المسؤولية، وهو ما سنفقد القدرة على القيام به مع الانسحاب. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تظل قوة قوية في يد قائد القوة، حتى يتمكن من مواصلة عمليات حماية المدنيين، بما في ذلك خلال العملية الانتقالية.

وأود أن أشدد على أن القوى الإقليمية ستؤدي دورا هاما وأساسيا في العملية الانتقالية. وبينما نفكر في ذلك، من المهم جدا أن ننظر في كيفية إشراك القوات الإقليمية عندما نجدد ولاية البعثة. ونحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على دعم القوات الإقليمية، فلا شك لدي في أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها ستواجه صعوبات هائلة في أن تحل محلنا وتضمن توفير نفس مستوى حماية المدنيين لمواطنيها.

وإلى جانب العملية الانتقالية، سيكمن أحد أهم التحديات بالنسبة لي بصفتي قائد القوة في القدرة على دفع قواتي لأن تكون استباقية وفعالة. فعندما تنسحب بعثة ما، قد يفكر البلد المساهم بقوات: لماذا أعرض حياتي للخطر إذا كانت البعثة قرب النهاية؟ وربما يكون ذلك غير منطقي بالنسبة لبعض البلدان المساهمة بقوات. ولكن يتعين علينا أن نفي بولايتنا حتى اليوم الأخير في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، فإن ذلك يشكل تحديا كبيرا لنا، ألا وهو دفع قوات البلدان المساهمة بقوات إلى العمل بشكل جيد واستباقي حتى اليوم الأخير من وجود البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد سأل أحدهم عن التحدي الأكبر الذي يواجهنا. بالنسبة لي، فإن التحدي الأكبر ينطوي على الخرافات والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية التي لا يتعين على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب بل على البعثات الأخرى مواجهتها في البيئات شديدة الخطورة التي يتعين علينا التعامل معها الآن. وبغية مساعدة البعثة على مكافحة تلك المشكلة ومواجهتها، فإننا نتبع بدقة التوجيهات التي تقدمها شعبة الاتصالات الاستراتيجية والإعلام. لقد أغلقت جميع وسائل التواصل الاجتماعي للقوة، على مستوى الكتيبة والقطاع، بما في ذلك في مقري. ولم يعد لدينا أي نوع من وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث أصبح لدينا صوت واحد فقط – صوت البعثة. وسيساعد ذلك إلى حد كبير على مكافحة المعلومات

المغلوطة والمعلومات المضللة، فضلا عن نشر سرد واحد فقط للسكان، يجب أن يأتي من الممثل الخاص للأمين العام في كينشاسا.

وستكون كلماتي الأخيرة تأكيدا مرة أخرى على دور أعضاء المجلس فيما يتعلق بالولاية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأطلب منهم أن ينظروا بجدية في الأمر للسماح لنا بدعم القوات الإقليمية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الفريق رودريغس دي ميراندا فيليو على تعليقاته وردوده الإضافية على الأسئلة.

أعطي الكلمة الآن للواء لاسارو ساينس ليقدم لنا تعليقات محددة بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

**اللواء لاسارو ساينس** (*تكلم بالإنكليزية*): سأتناول الأسئلة المتعلقة بدور بعثة حفظ السلام التقليدية من حيث صلتها بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فيما يخص أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

يتعلق الجانب الأول بدور الاستخبارات والمراقبة والاتصالات الساتلية. وأود أن أقول إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تتمتع بخبرة طويلة في إدماج المعلومات الاستخباراتية في تقييماتها وعملياتها وتقاريرها. كما نقوم بتنفيذ استراتيجية اتصالات استراتيجية قوية لمواجهة المعلومات المغلوطة. وفي هذا الصدد، نرى أن للحكومة اللبنانية دورا رئيسيا تؤديه في المساعدة على التصدي للروايات الخطيرة التي تعرض للخطر السكان المحليين وحفظة السلام التابعين لنا على حد سواء. وفيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي لمواجهة المخاطر، أود أن أقول إن الطرفين – لبنان، بما في ذلك حزب الله، وإسرائيل – لديهما تكنولوجيا متطورة وأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بمساعدة الأصول المدنية والبلدان المساهمة بقوات، تمضي قدما في تطوير قدرتها على رصد شواغل المجتمعات المحلية ومخاوفها وتطلعاتها، وهذا يعني أن استراتيجية التحول الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ترشدنا في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بكيفية تعزيز قدرة الدول المضيفة على حماية المدنيين – حيث أن الدول المضيفة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن القيام بذلك – فإننا نتطلع إلى أن يوافق لبنان وإسرائيل على وقف دائم لإطلاق النار بغية إقامة سلام دائم. ونعتقد أن هذه هي أفضل طريقة لحماية المدنيين في كلا البلدين. وللقيادة السياسية في كلا الطرفين دور رئيسي في ذلك الصدد. وكذلك نحث على الدعم السياسي لاستراتيجية الدفاع الوطني اللبنانية، وهي مطلب أساسي لمعالجة مسألة الأسلحة خارج سلطة الدولة وتوسيع سلطة الدولة بشكل مجد في الجزء الجنوبي من لبنان، باعتبار ذلك عاملا رئيسيا في صون السلام والاستقرار. وقد كان للأزمة المالية الحالية في لبنان أثر مدمر على القوات المسلحة اللبنانية، وبطبيعة الحال، على السكان كذلك. وقد أبدى المجلس دعمه من خلال الفقرتين 10 و 11 من القرار 2650 (2022). ولاقى ذلك الدعم تقديرا كبيرا من القوات المسلحة اللبنانية.

وفيما يتعلق بالتهديدات الناشئة ضد المدنيين وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يقدم الدعم في حالة نشوب نزاع جديد بين لبنان وإسرائيل، أشدد على أن هذا النزاع سيكون كارثيا في نطاقه وستكون له نتائج رهيبة وعواقب مدمرة على المدنيين في كلا البلدين. وأفضل طريقة للحيلولة دون ذلك هي من خلال اتفاق سلام دائم ووقف دائم لإطلاق النار. وتعمل القوة المؤقتة جنبا إلى جنب مع البعثة السياسية للمنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، التي لديها ولاية للعمل على كل من التماسك السياسي الداخلي في لبنان وعلى الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل. وأحث المجلس على مواصلة دعمه، إن أمكن، وأحث الأطراف على الدخول في هذا الحوار. ويمكن أن تكون المحادثات الرامية إلى الاتفاق على ترسيم الخط الأزرق، في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، خطوة عملية أولى في تلك العملية، التي تقف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على استعداد لقيادتها، بدعم من المجلس، عندما يكون الطرفان مستعدين وراغبين في المضي قدما بشأن ذلك الأمر.

وفيما يتعلق بجهود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمكافحة المعلومات المضللة، أود أن أقول أن للمعلومات المضللة عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تأثير سلبي على تنفيذ ولايتنا وعلى

سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. فعلى سبيل المثال، ربما كان لهذه المعلومات بعض التأثير على الهجوم على حفظة السلام التابعين لنا في كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الصدد نفذنا استراتيجية جديدة لمواجهة المعلومات المضللة تشمل، من بين جوانب أخرى، انخراط القادة الرئيسيين مع السلطات في العاصمة وجنوب لبنان، مع تأثير كبير على السكان المحليين. ونعتقد أن حكومة لبنان تتحمل مسؤولية رئيسية عن ضمان توضيح ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان علنا من خلال بياناتها ودعمها لأنشطة البعثة وحفظة السلام التابعين لها. كما إن ثمة حاجة إلى دعم المجتمع الدولي للمساعدة في مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وأود أن أشكر الدول الأعضاء التي شاركت في تلك المسألة من خلال القنوات الدبلوماسية. وكذلك أود أن أسلط الضوء على الدور الحيوي لآليات الاتصال والتنسيق التابعة للقوة المؤقتة لنزع فتيل التوترات والحالات الحرجة الناجمة عن حملات نشر المعلومات المغلوطة والتضليل.

أخيرا، فيما يتعلق بموضوع خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف، أشير إلى التعليقات التي سبق أن أدليت بها حول المعلومات المضللة، وأود أن أضيف أن خطاب الكراهية يستهدف اللاجئين السوريين في لبنان. ويعمل مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري مع الحكومة لضمان حماية جميع المجتمعات في لبنان، بما في ذلك اللاجئون السوريون. وفي الختام، أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر اللواء لاسارو ساينس على ملاحظاته الإضافية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا للإدلاء بتعليقاته الختامية.

**السيد لاكروا** (*تكلم بالإنكليزية*): لا أريد أن أطيل هذه المناقشة من دون داع، ولكني أود أن أشكر قادة القوات من خلالكم، السيد الرئيس، على المعلومات الهامة جدا التي تشاطروها مع أعضاء المجلس. وأود أن أسلط الضوء على أن حفظة السلام يحمون كل يوم مئات الآلاف من المدنيين. وأعتقد أن من المهم التشديد على تلك الحقيقة على الرغم من كل التحديات وصعوبة تلبية جميع التوقعات. تثير ولايات حماية المدنيين، رغم أهميتها البالغة، توقعات لا يمكن الوفاء بها دائما بسبب تحديات متنوعة مثل التضاريس والقدرات والافتقار إلى الدعم، بما في ذلك من السلطات المضيفة في بعض الأحيان. ومع ذلك، أعتقد أن دور حفظة السلام التابعين لنا في حماية المدنيين يسفر عن قيمة مضافة حاسمة ويلزم الاعتراف به.

ونقطتي الثانية، بإيجاز شديد، هي أنه من الواضح أن علينا مسؤولية مشتركة عن دعم ومساعدة حفظة السلام التابعين لنا على الوفاء بولايتهم لحماية المدنيين بمزيد من الفعالية. ومن الأهمية بمكان تقديم دعم أفضل للعمليات السياسية، بالنظر إلى أن أفضل طريقة لحماية المدنيين في نهاية المطاف هي ضمان تقدم العملية السياسية ووصولها إلى خاتمة ناجحة. غير أنه تقع على عاتقنا أيضا، كما ورد في مناقشة اليوم، مسؤولية مشتركة عن ضمان أن تكون الولاية مركزة؛ وأن تُزَوَّد البعثات بموارد كافية – بما في ذلك، بطبيعة الحال – العناصر العسكرية؛ وأن جميع الجهود التي نبذلها جماعيا والتي أعدنا مضافرتها في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام مستمرة، بموارد كافية والتزام منا جميعا.

*رُفِعَت الجلسة الساعة 12/15.*